النشرة
العربية - الفرنسية

نشرة تصدر عن الغرفة التجارية العربية الفرنسية - العدد ١٤٣ /تموز ٢٠٢٦

حقاً مذهل

المحتويات

- **كلمة الرئيس.** الصفحة ١-٢
- **وفاة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني.** الصفحة ٢
- **وفاة السيد بيير حبيب-دولونكل** الصفحة ٢
- **جان بابتيست شوفيل: نهاية نموذج ام بداية اديناميكية جديدة في الخليج.** الصفحة ٣-٤
- **الغرفة تستقبل وفداً من رجال الاعمال السعوديين.** الصفحة ٥-٧
- **القمة الاقتصادية والمصرفية العربية الاوروبية ٢٠٢٦.** الصفحة ٨-١٢
- **التبادلات العربية الفرنسية.** الصفحة ١٣-١٥
- **رؤية الخليج ٢٠٢٦.** الصفحة ١٦-٢٠
- **تأثير التوترات الاقليمية في خريطة التبادلات الاقتصادية في الشرق الاوسط.** الصفحة ٢١-٢٣
- **اعلان لمجموعة سويز.** الصفحة ١٦

لو كان علينا أن نختزل الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠٢٦ في كلمة واحدة، لما وجدنا أبلغ من كلمة : **مذهل**.

فمرة أخرى، شهدت الساحة الدولية تسارعاً مذهلاً في وتيرة الأحداث، مع اندلاع النزاع مع إيران في الثامن والعشرين من فبراير الماضي، وهو نزاع أحدث هزة عميقة في التوازنات الإقليمية والدولية.

وقد أعاد إغلاق مضيق هرمز، منذ اللحظة الأولى، التذكير بمدى هشاشة سلاسل الإمداد العالمية. ولم تقتصر التداعيات على دول مجلس التعاون الخليجي، بل امتدت إلى الاقتصاد العالمي بأسره، الذي وجد نفسه في مواجهة موجة جديدة من ارتفاع الأسعار. تضخم مستمر، وتباطؤ في النمو، ومراجعات نزولية لتوقعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية... وهي تداعيات تجاوزت بكثير حدود المنطقة.

وفي فرنسا، أعادت هذه التطورات إلى الواجهة نقاشات تذكّر، على نحو لافت، بتلك التي رافقت اندلاع الحرب في أوكرانيا. المفردات ذاتها، والأسئلة نفسها حول الأمن، والسيادة في مجال الطاقة، والاعتماد الاستراتيجي، وقدرة اقتصاداتنا على الصمود.

صحيح أن مذكرة التفاهم التي وُقّعت أخيراً بين الولايات المتحدة وإيران، إلى جانب استئناف المفاوضات، أسهمت في تخفيف حدة التوتر إلى حد ما. لكن، هل يمكن اعتبار ذلك نقطة تحول حقيقية؟

لا شيء أقل يقيناً من ذلك.

فالأزمة الراهنة ليست سوى حلقة في سياق أعمق من عدم الاستقرار. فالنزاعات في لبنان واليمن وفلسطين لا تزال تحصد الخسائر، غالباً بعيداً عن الأضواء. كما تتزايد التوترات التجارية، وتشتد المنافسة بين الولايات المتحدة والصين وأوروبا، فيما تواصل الظواهر المناخية المتطرفة تذكيرنا، بصورة متكررة، بهشاشة نماذجنا التنموية.

أما فرنسا، فلم تكن بمنأى عن هذه السلسلة من الاضطرابات. فبداية هذا العام، هي الأخرى، لم تكن هادئة على الإطلاق.

وفي خضم هذا المشهد المتحرك، تفرض قناعة نفسها: إن القوة الحقيقية، سواء كانت قوة فرد أو دولة أو مؤسسة أو شركة، لم تعد تكمن في القدرة على استشراف المستقبل فحسب، بل في القدرة على التكيف، والصمود، والاستمرار في العمل على المدى الطويل.

وهذا هو بالتحديد الخيار الذي اعتمدته الغرفة التجارية العربية الفرنسية .

فعلى امتداد النصف الأول من هذا العام، واصلت الغرفة نشاطها بلا كلل: استقبال الوفود الاقتصادية، وتنظيم اللقاءات التعريفية، وتعزيز شراكاتها، ولا سيما من خلال توقيع اتفاقية تعاون مع الغرفة التجارية الفرنسية - اللبنانية، إلى جانب المشاركة في تنظيم دورة ٢٠٢٦ من - رؤية الخليج - في وزارة الاقتصاد والمالية في بيرسيه، وقمة اتحاد المصارف العربية.

غير أن الاستمرار وحده لم يعد كافياً؛ بل أصبح التطور ضرورة لا غنى عنها.

ومن هذا المنطلق، أُعيدت صياغة **الدورة السابعة من قمتنا الاقتصادية فرنسا - الدول العربية، المقرر عقدها يومي ٩ و١٠ ديسمبر**

نشرة داخلية لأعضاء الغرفة التجارية العربية الفرنسية - توزع مجاناً - غير مخصصة للبيع

الشركاء لعام ٢٠٢٦

Silver: TV5 MONDE, Cabinet MERLIN Groupe MERLIN

Gold: anteagroup

Stratégiques: transdev the mobility company, VEOLIA

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

المقبل، تحت الرعاية السامية، وللعام الرابع على التوالي، لفخامة رئيس الجمهورية الفرنسية السيد إيمانويل ماكرون.

فما دام العالم يتغير، فإن تفكيرنا الجماعي ينبغي أن يتغير هو الآخر.

وسنتناول خلال هذه القمة تحديات إعادة الإعمار في لبنان وفلسطين وسوريا، كما سنحلل الاستراتيجيات الاقتصادية الجديدة لدول الخليج، ونتوقف عند قضايا صمود البنى التحتية، والتوازنات الجديدة، والآليات المالية الضرورية لتحول اقتصادات المنطقة وتعزيز شراكتها مع فرنسا.

وستمثل مشاركة **ضيف الشرف الكبير، السيد رودولف سعادة**، الذي أجدد له خالص شكري على تلبية دعوتنا، إحدى أبرز محطات هذه القمة. فخبرته كرجل أعمال، ورؤيته للتحولات الكبرى التي يشهدها الاقتصاد العالمي، ستوفران بلا شك إضاءة بالغة الأهمية على هذه القضايا.

وإلى أن يحين موعد لقائنا، نأمل أن تحمل الأشهر المقبلة مزيداً من الهدوء والاستقرار.

وفي الأثناء، أتمنى لكم جميعاً عطلة صيفية سعيدة وممتعة. وسيسرنا أن نلتقي بكم مجدداً ابتداءً من شهر سبتمبر، ولاسيما خلال لقاء الإفطار مع الشركات الذي سيجمعنا بسعادة سفيرة دولة فلسطين لدى فرنسا.

وستكون، كما يبدو، عودة حافلة مرة أخرى باللقاءات والمشاريع.

رؤول دولامار

ببالغ الحزن والأسى، تلقت غرفة التجارة العربية الفرنسية نبأ وفاة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، أمير دولة قطر السابق، الذي انتقل إلى رحمة الله عن عمر ناهز الرابعة والسبعين.

لقد كان الفقيد، رحمه الله، قائداً صاحب رؤية ثاقبة، أسهم في إرساء دعائم النهضة الحديثة لدولة قطر، وقاد مسيرة تحولها إلى دولة ذات حضور مؤثر على المستويين الإقليمي والدولي خلال فترة حكمه الممتدة من عام ١٩٩٥ إلى عام ٢٠١٣.

وفي هذه المناسبة الأليمة، ومع إعلان دولة قطر الحداد الرسمي، تتقدم غرفة التجارة العربية الفرنسية بأصدق مشاعر التعازي والمواساة إلى حضرة صاحب السمو الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، أمير دولة قطر، وإلى الأسرة الكريمة الحاكمة، وحكومة دولة قطر، والشعب القطري الشقيق.

كما تتوجه الغرفة بخالص التعازي إلى سعادة سفير دولة قطر لدى الجمهورية الفرنسية، وإلى جميع أعضاء سفارة دولة قطر في باريس، وكافة أعضاء البعثة الدبلوماسية والقنصلية.

وتعرب غرفة التجارة العربية الفرنسية عن تضامنها الكامل مع دولة قطر في هذا المصاب، سائلةً المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته، وأن يلهم أسرته الكريمة وقيادة دولة قطر وشعبها العزيز جميل الصبر وحسن العزاء.

وفاة السيد بيير حبيب-دولونكل

ببالغ الحزن والأسى، تنعى الغرفة العربية الفرنسية للتجارة وفاة السيد بيير حبيب - دولونكل.

والفقيد هو نجل السيد ميشال حبيب - دولونكل، مؤسس الغرفة العربية الفرنسية للتجارة عام ١٩٧٠. وقد انتمى إلى أسرة تركت بصمة راسخة في مسيرة العلاقات الاقتصادية بين فرنسا والعالم العربي، وظل على الدوام وفياً لرسالة الغرفة وأنشطتها وتوجهاتها.

ويتقدم رئيس الغرفة، وأعضاء مجلس إدارتها، وموظفوها، وجميع أعضائها، بأصدق مشاعر التعازي والمواساة إلى أسرته وذويه وكل من عرفه، معربين لهم عن خالص تعاطفهم في هذا المصاب الأليم. كما تشارك الغرفة العربية الفرنسية للتجارة عائلته وأصدقاءه أحزانهم، وتترحم على روح السيد بيير حبيب-دولونكل، مستذكرة الإرث الذي خلفه والده، والذي لا تزال رؤيته تلهم عمل الغرفة العربية الفرنسية للتجارة حتى اليوم.

ألازمة بين إيران والولايات المتحدة :

نهاية نموذج ام بداية دينامكية جديدة في الخليج

في ظل الاضطرابات الجيوسياسية التي تعصف بمنطقة الشرق الأوسط، استضافت غرفة التجارة العربية الفرنسية، في ندوة رقمية (ويبينار) نُظّمت يوم الخميس ٩ يوليو، السيد جان باتيست شوفيل، مدير الخدمات المهنية لدى المديرية العامة للخزانة لمنطقة مجلس التعاون الخليجي في سفارة فرنسا في أبوظبي، ليقدم تحليلاً دقيقاً حول تداعيات هذه الأزمة على النماذج الاقتصادية لدول المنطقة.

ويرى السيد جان باتيست شوفيل أن الأحداث الراهنة لا تشكل قطيعة غير متوقعة بقدر ما تمثل مرآة مكبرة وعاكسة؛ تفحص مكامن الضعف الهيكلية وتسرّع وتيرة تحولات كانت قد بدأت بالفعل.

في مواجهة الازمة : تفاوت أدوات امتصاص الصدمات

لا تواجه دول الخليج كافة هذه العاصفة بالأسلحة نفسها. واستناداً إلى استعارة مأخوذة من حكاية لافونتين الشهيرة ـ الأرنب والسلحفاة ـ ، رسم السيد شوفيل خارطة متباينة لمستويات المرونة الإقليمية قبيل اندلاع الأزمة.

فمن ناحية، تمثل دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجاً يحتذى به في الانضباط الاقتصادي؛ إذ يتيح لها الجمع بين النمو الراسخ والفائض المالي المريح تمويل استراتيجية التنويع الاقتصادي بعيداً عن النفط بكل سلاسة وأمان. وعلى النقيض تماماً، تجسد مملكة البحرين مخاطر المسارات الهشة التي يغذيها عجز عام سحيق يتجاوز ١٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ومديونية تلامس عتبة ١٥٠٪. لذلك لم،تكن الأزمة الحالية بالنسبة للمنامة مجرد عارض عابر، بل عامل تفاقم حرج.

ويتجلى هذا التباين بوضوح في ـ حرب الاحتياطيات ـ؛ فبينما تبحر دولة الكويت مدعومة بصندوق سيادي (KIA) يعادل ستة أضعاف ناتجها المحلي الإجمالي ودولة قطر فوق وسائد مالية ضخمة، تجد البحرين وصندوقها السيادي (ممتلكات) نفسيهما في موقف ضيق وحرج، يفتقر تماماً إلى هوامش حقيقية للمناورة.

الأثر المباشر: تباطؤ النمو وانقسام لوجستي

أجبرت التوترات المتصاعدة في المنطقة كلاً من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على إجراء مراجعة صارمة وتخفيض حاد لتوقعاتهما. وتعد المملكة العربية السعودية نموذجاً صارخاً في هذا السياق، إذ هوت توقعات نموها للعام الجاري إلى ١,٧٪، مقارنة بنسبة ٤,٥٪ التي كانت مأمولة في البداية. وبعيداً عن لغة الأرقام، فإن جغرافية التدفقات نفسها هي التي تعيد رسم ملامح الانقسام الإقليمي.

فمن جهة، وقعت الدول التي تعتمد على مضيق هرمز في شرك هذا الاختناق البحري؛ إذ تظهر آثار الصدمة جليّة على دولة قطر التي تأثرت بنسبة ١٧٪ من قدراتها في إسالة الغاز جراء الضربات، بالتوازي مع تعرض الكويت والبحرين لاختناق اقتصادي. وفي المقابل، تستفيد سلطنة عمان من مفارقة جغرافية لافتة؛ إذ بقيت بمنأى عن الهجمات بفضل إطلالتها المفتوحة على المحيط الهندي، لتصدر نفطها الخام بأسعار أزمة تتراوح بين ١٣٠ و١٤٠ دولاراً للبرميل، في حين كانت ميزانيتها التقديرية مبنية على سعر أساسه ٦٠ دولاراً.

وفي الإمارات، تكشف الأزمة عن ثنائية داخلية واضحة؛ فبينما يبدي النموذج السيادي لإمارة أبوظبي (النفط، الدفاع، والتكنولوجيا المتقدمة) مرونة واضحة دون انكسار، يدفع مركز دبي التجاري واللوجستي ثمناً باهظاً. إذ يتسبب قطاعها السياحي ـ الذي يعد شريان الحياة للاقتصاد الإماراتي ويمثل أكثر من ١٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ـ في خسارة نحو ١,٣ نقطة من النمو الإجمالي عن كل شهر يستمر فيه إغلاق المضيق. ورغم أن انكماشاً حاداً يتجاوز -٦٪ يهدد دولة الإمارات في السنة المالية الحالية، إلا أن الأفق يبشر باشتداد عود النمو وانتعاش قوي بحلول العام المقبل.

ما بعد الأزمة: الثلاثية الاستراتيجية «السيادة، الأمن، الاستقرار

في إطار التطلعات لإبرام مذكرة تفاهم مستقبلي بين واشنطن وطهران، يأتي التحليل الاستشرافي للسيد شوفيل دقيقاً؛ إذ يرى أن النظام الإيراني قد يخرج من هذه السلسلة من الأحداث أكثر قوة بدلاً من الضعف، متسلحاً بأداة ضغط جديدة ومقننة تتمثل في السيطرة الفعلية على مضيق هرمز.

وأمام هذا التهديد المستدام، لن يكون أمام العواصم الخليجية خيار سوى إجراء تحول استراتيجي في آليات تخصيص رؤوس أموالها الضخمة، في عصر باتت تحكمه ضرورات السيادة اللوجستية، وأمن البنى التحتية، والاستقرار الداخلي.

ووفقاً لهذه الرؤية، فإن المشاريع العملاقة، لاسيما في المملكة العربية السعودية، ستضطر إلى الخضوع لانتقائية أكثر صرامة في الإنفاق. إذ تتجه الأولويات المالية نحو قطاعات تحول الطاقة، التكنولوجيا، وتأمين خطوط الملاحة والاتصالات.

ويجسد تسريع تطوير ميناء الفجيرة الإماراتي - بموقعه الاستراتيجي شرقي البلاد وخارج الخليج العربي - هذه الرغبة الحثيثة في التحرر اللوجستي. وبالتوازي مع ذلك، تعيد الصناديق السيادية توجيه أولوياتها نحو بناء قاعدة صناعية دفاعية محلية، مستفيدة من شراكات تكنولوجية واستثمارية مشتركة مع شركاء أوروبيين أو أمريكيين.

التحدي الأكبر: الابتكار والتعاون

لتجسيد هذا التحول الهيكلي، تواجه دول المنطقة عقبة مزمنة تتمثل في نقص الابتكار الداخلي المنشأ. فرغم المستويات المرتفعة جداً للناتج المحلي الإجمالي للفرد، تقبع هذه الدول هيكلياً دون المنحنى العالمي لإنتاج براءات الاختراع. وجاءت هذه الأزمة لتدق ناقوس الخطر وتنهي عهد التبعية التكنولوجية المستوردة؛ ليصبح الشعار اليوم بالإجماع : »شراء أقل، وبناء أكثر، عبر ضخ استثمارات غير مسبوقة في مجالات البحث والتطوير والتعليم العالي.

كما يسلط هذا التحول الضوء على الفجوة الآخذة في الاتساع بين العملاقين الإقليميين:

الملكة العربية السعودية: المثقلة بسعر تعادل مرتفع جداً لبرميل النفط (بين ٩٥ و١٢٠ دولاراً)، مما يضع توازنات ميزانيتها تحت الضغط، ويجبرها على دراسة إصلاحات ضريبية أو خفض الدعم الحكومي.

دولة الإمارات العربية المتحدة: التي تتسلح بتكلفة إنتاج واستخراج تعد من بين الأدنى عالمياً، مما يمنحها القدرة المستمرة على تجميع احتياطيات مالية هائلة، حتى في حال انكماش أحجام صادراتها.

أي أفق للتكامل الإقليمي؟

إذا كان المنطق الاقتصادي يستدعي تسريع وتيرة التكامل بين دول الكتلة الخليجية، فإن الواقع السياسي قد يبدو أكثر وعورة. ففي سوق يبلغ قوامها ٦٠ مليون نسمة (والتي يقل ناتجها المحلي الإجمالي مجتمعاً بمقدار الثلث عن الناتج المحلي الإجمالي لفرنسا)، تظل الميول الى التنافس بين المراكز والاتحادات متقدمة. وفي صراع النفوذ هذا، يبرز خطر هيمنة ديناميكية - الفائز يربح كل شيء - ، مما يعمق الاستقطاب بين قادة التنويع الاقتصادي والدول التي تراوح مكانها في ذيل القائمة.

في نهاية المطاف، تعمل هذه الأزمة كعامل محفز للنضج؛ إذ تحتم على الحكومات الخليجية القطيعة مع سياسة الإبحار دون بوصلة، وتبني التخطيط الاستراتيجي طويل الأمد. ويرى السيد جان باتيست شوفيل أن هذا الانضباط الصارم كفيل على نحو مفارق بإرساء قواعد راسخة لنمو أكثر صحة، ومرونة، واستدامة للعقد المقبل.

جولة الأسئلة والأجوبة:
ملامح الخارطة الاستثمارية والشراكات المستقبلية

ورداً على سلسلة من أسئلة المشاركين، أدلى السيد شوفيل بتوضيحات جوهرية شملت المحاور التالية:

١. القطاعات ذات الأولوية: ستستقطب مجالات اللوجستيات (المتمثلة في مسارات التفافية لتفادي مضيق هرمز)، والصناعات التحويلية المحلية (لا سيما في دولة الإمارات)، والصناعات الزراعية في البيئات القاحلة، الحصة الأكبر من الاستثمارات.

٢. مراجعة الخطط الإستراتيجية (الرؤى المستقبلية): تشهد المرحلة الراهنة انتقائية أكثر صرامة في ضبط الميزانيات؛ حيث تراجعت المشاريع العملاقة إلى المرتبة الثانية لصالح قطاعات التكنولوجيا المتقدمة وتحول الطاقة.

٣. تداعيات الضربات المتبادلة بين واشنطن وطهران: إن أي حدث عارض حتى وإن كان معزولاً (كإسقاط طائرة مسيرة واحدة) كفيل بتقويض الثقة الاقتصادية وتجميد حركة التدفقات الاستثمارية، مما يؤخر وتيرة التعافي بالرغم من رجحان كفة التوصل إلى اتفاق في نهاية المطاف.

٤. وضع مشروع الممر الاقتصادي (IMEC) يظل ممر الهند-الشرق الأوسط-أوروبا مشروعاً واعداً للمستقبل، وهو يتطور حالياً ليتحول إلى شبكة لوجستية ورقمية أكثر تعقيداً واتساعاً.

٥. المد الهندي والتركي والصيني: تحافظ هذه القوى الإقليمية والدولية على زخم حضورها الذي بلغ ذروته؛ وتتميز الشركات الصينية في هذا السياق بإضافة بُعد هجومي جديد يرتكز على الابتكار التكنولوجي الفائق.

٦. أفق العودة الى الوضع الطبيعي إلى دولة الإمارات: يُتوقع أن يكون التعافي سريعاً للغاية (مع قفزة نمو قوية بحلول عام ٢٠٢٧) في حال التوصل إلى تسوية سياسية، شريطة التحول نحو نموذج للابتكار المحلي مستوحى من التجربة الكورية الجنوبية.

٧. الزراعة والصناعات الغذائية: تمثل هذه القطاعات أولوية إستراتيجية مطلقة لتحقيق السيادة الغذائية الكاملة (بنسبة ١٠٠٪)، مع التركيز على تقنيات الزراعة في المناطق الجافة، وهو ما يفتح آفاقاً رحبة وفرصاً كبرى أمام الشركات الناشئة الفرنسية.

٨. المعارض المؤجلة في دبي: يُعد الحضور الفرنسي في هذه الفعاليات أمراً حتمياً ولا غنى عنه؛ إذ يتعين على الشركات المشاركة لإظهار ثقتها في السوق واقتناص الفرص الاستثمارية المتاحة.

٩. التجاذبات الإماراتية-السعودية: يندرج هذا التنافس في إطار العلاقات الدورية التقليدية (مثل الصراع على استقطاب المقرات الإقليمية للشركات) دون أن يحمل أبعاداً هيكلية تفكيكية؛ إذ تظل المصالح التجارية والمشاريع المشتركة صمام أمان يتفوق دوماً على الحسابات السياسية.

١٠. تكلفة إغلاق مضيق هرمز: لا توجد تكاليف لوجستية إضافية كبرى على المدى الطويل بمجرد سداد تكاليف البنية التحتية البديلة (الموانئ/خطوط الأنابيب). ولن يكون لأي رسوم عبور محتملة سوى تأثير تضخمي طفيف.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية تستقبل وفداً من رجال الأعمال السعوديين

استقبلت الغرفة التجارية العربية الفرنسية، في ١٧ يونيو الماضي بمقر - دار أمريكا اللاتينية - في باريس، وفداً مهماً من رجال الأعمال السعوديين برئاسة الدكتور محمد بن لادن، رئيس مجلس الأعمال السعودي الفرنسي.

وجاء هذا اللقاء الاستراتيجي عشية انعقاد قمة - رؤية الخليج ٢٠٢٦ -، التي افتتحت أعمالها بعد يومين في مقر وزارة الاقتصاد والمالية والسيادة الصناعية والرقمية في بيرسي، وأتاح إجراء تقييم شامل لمسار العلاقات الاقتصادية الثنائية بين فرنسا والمملكة العربية السعودية.

وخلال المناقشات، سلط المشاركون الضوء على جاذبية فرنسا ومنطقة إيل دو فرانس، مستعرضين الفرص الاستثمارية العديدة التي توفرها. كما أبرزت المداولات الدور المحوري للغرفة التجارية العربية الفرنسية وعملها التكاملي إلى جانب - فريق فرنسا للتصدير -، فضلاً عن الدينامية التي أطلقتها الغرفة لتعزيز التبادلات التجارية بين فرنسا والدول العربية، مع تركيز خاص على المملكة العربية السعودية.

دينامية جديدة للتعاون بين فرنسا والمملكة

وفي افتتاح اللقاء، أكد الدكتور محمد بن لادن، رئيس مجلس الأعمال السعودي الفرنسي، انطلاق دينامية جديدة للتعاون، تقودها الإدارة الجديدة لاتحاد الغرف السعودية. كما أشاد بالقدرة اللافتة للمملكة على الصمود في مواجهة الاضطرابات التي تشهدها المنطقة، مشيراً إلى استمرار النشاط الاقتصادي بصورة طبيعية ومن دون أي اضطرابات تذكر.

وأوضح أن متانة الاقتصاد السعودي تعود، في جانب منها، إلى المساحة الشاسعة للمملكة، وما تمتلكه من بنى تحتية مرفئية كبرى على سواحليها الشرقي والغربي، فضلاً عن خط أنابيب استراتيجي ينقل النفط إلى ينبع. وعلى الصعيد المالي، عوض ارتفاع أسعار النفط، التي انتقلت من ٦٠ دولاراً إلى ما يقارب ١٢٠ دولاراً للبرميل، إلى حد كبير تراجع أحجام الصادرات بنسبة تراوح بين ٢٠ و٣٠ في المئة.

ولبناء المستقبل، تراهن المملكة على أكبر ثرواتها، وهي فئة الشباب، إذ يشكل من تقل أعمارهم عن ثلاثين عاماً نسبة ٧٠ في المئة من إجمالي عدد المواطنين السعوديين الذي يتجاوز ٢٠ مليون نسمة. وفي الختام، ومن أجل تسهيل استقرار وتمركز الشركات الفرنسية في المملكة، ذكّر الدكتور بن لادن بوجود حوافز مالية كبيرة، وآليات لتبسيط الإجراءات الإدارية، مثل مراكز الأعمال السعودية Saudi Business Centers التي تعمل بنظام النافذة الموحدة، فضلاً عن الإطلاق الوشيك لخدمة مخصصة لمرافقة المستثمرين الأجانب.

وفي مداخلته، رحب السيد راؤول دولامار، رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية ، بحرارة بالوفد السعودي، مذكراً بأنه رغم الفترة الصعبة التي تمر بها المنطقة منذ بداية العام، فإن انعقاد هذا اللقاء يبعث برسالة قوية مفادها أن الفاعلين الاقتصاديين عازمون على شق مسارات جديدة رغم الأزمات.

ومع اقتراب الذكرى المئوية للعلاقات الثنائية مع المملكة العربية السعودية، التي تعود بداياتها إلى عام ١٩٣٢، ذكّر رئيس الغرفة بمتانة هذه الشراكة التاريخية، إذ تفرض فرنسا نفسها اليوم ثالث أكبر مستثمر أجنبي في المملكة، فيما بلغ حجم المبادلات التجارية بين البلدين ٧,٦ مليار يورو في عام ٢٠٢٤. وتتجسد هذه الشراكة بالفعل في مشاريع كبرى، من بينها مترو الرياض (ألستوم، إيفاج، وشركة خطوط المترو) وفنادق مجموعة أكور، ومنشآت معالجة المياه، ومختبرات أرامكو.

كما أشار السيد دولامار إلى أن توقيع مذكرة التفاهم الخاصة بإنشاء مجلس الشراكة الاستراتيجية السعودي الفرنسي في ديسمبر ٢٠٢٤ منح هذه العلاقة القائمة على الثقة المتبادلة إطاراً أكثر طموحاً. وإذ أكد أن اقتصادَي البلدين يحتاج كل منهما إلى الآخر بصورة هيكلية - فرنسا تحتاج إلى الأسواق ورؤوس الأموال والطاقة، فيما تحتاج المملكة العربية السعودية إلى الخبرات والتقنيات الفرنسية - جدد التأكيد على رسالة الغرفة التجارية العربية الفرنسية ، باعتبارها الهيئة الثنائية الوحيدة التي تنشط منذ عام ١٩٧٠ بالشراكة مع اتحاد الغرف العربية، والمتمثلة في تحويل إعلانات النوايا إلى عقود واستثمارات منتجة.

وفي ختام كلمته، دعا الوفد السعودي إلى مواصلة هذه الدينامية العملية خلال القمة الاقتصادية السابعة فرنسا - الدول العربية، المقررة يومي ٩ و١٠ ديسمبر المقبل.

من جانبه، أكد السيد سلطان المسلّم، الأمين العام لاتحاد الغرف السعودية، ما أشار إليه الدكتور بن لادن بشأن تداعيات الأزمة. وأوضح أن هذه الظروف أثبتت بصورة جلية قدرة الاقتصاد السعودي على الصمود، حيث استمرت الأنشطة في الاسواق والشركات بشكل طبيعي تماماً، مع تحقيق تقدم ملحوظ في قطاع الخدمات اللوجستية.

ولعرض كيفية إدارة هذه الأزمة من قبل الحكومة والقطاع الخاص، دعا الحضور إلى المشاركة في ندوة متخصصة مقررة في يوليو المقبل بالتنسيق مع مجلس الأعمال السعودي الفرنسي.

كما ذكّر الأمين العام بأن تنفيذ استراتيجية ـ رؤية ٢٠٣٠ ـ منذ عام ٢٠١٦ أتاح

إقرار رقم قياسي بلغ ألف إصلاح تنظيمي في مختلف القطاعات، موضحاً أن الاجتماعات الدورية التي تُعقد كل شهرين بين الحكومة والقطاع الخاص تتيح معالجة التحديات وإيجاد الحلول المناسبة لها.

وأضاف أن الفترة ٢٠٢٦-٢٠٣٠ تمثل رسمياً الدخول في المرحلة الثالثة من رؤية ٢٠٣٠، والتي تتسم بانتقال زمام المبادرة من الحكومة إلى القطاع الخاص ليتولى قيادة المراحل اللاحقة.

واستناداً إلى بيانات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أكد أن المملكة العربية السعودية توفر فرص نمو تفوق تلك المتاحة في أي منطقة أخرى من العالم. كما أشاد بجهود مجلس الأعمال السعودي الفرنسي، معلناً إطلاق خدمة IBC (International Business Concierge) خلال شهري سبتمبر وأكتوبر المقبلين، وهي خدمة أعمال دولية تهدف إلى تسهيل استقرار الشركات الفرنسية وإزالة العوائق التجارية.

واختتم كلمته بنبرة منفتحة، مؤكداً أن هذه الزيارة الأولى للإدارة الجديدة لن تكون الأخيرة، وأن هذا الجسر الاقتصادي سيظل قائماً ومتصلاً على الدوام.

فرنسا منصة استراتيجية عالمية للمستثمرين السعوديين

وتحدث بعد ذلك السيد دومينيك برونان، مستشار رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية ومدير التطوير، مقدماً عرضاً شاملاً ومدعوماً بالأرقام حول جاذبية فرنسا، ومؤكداً مجدداً مكانة البلاد بوصفها منصة استراتيجية عالمية للمستثمرين السعوديين.

وذكّر بأن الغرفة التجارية العربية الفرنسية ، التي تأسست عام ١٩٧٠ وتستند إلى خبرة تمتد لـ٥٦ عاماً، ترتكز على أربع مهام أساسية تهدف إلى تحويل العلاقات الاقتصادية والثقافية إلى عقود ومشاريع ملموسة. كما أوضح أنها تعمل بالتعاون مع بيزنس فرانس وشبكة غرف التجارة لتوجيه تدفقات الأعمال نحو الدول الـ٢٢ الأعضاء في جامعة الدول العربية.

وفي معرض حديثه عن الإطار الاقتصادي الكلي، أشار السيد برونان إلى أن المؤشرات الاقتصادية تضع فرنسا بثبات ضمن أكبر عشر اقتصادات في العالم. كما استذكر الرقم القياسي التاريخي الذي سجلته قمة ـ شوز فرانس ـ الأخيرة، حيث تم الإعلان عن استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة ٩٣ مليار يورو لعام ٢٠٢٦، وهو أداء يعزز موقع فرنسا، المصنفة للعام السابع على التوالي بوصفها الوجهة الأوروبية الأولى الأكثر جاذبية لرؤوس الأموال الدولية.

وأضاف أن هذه التنافسية الهيكلية تستند أيضاً إلى مؤشرات ضريبية رائدة، إذ تطبق فرنسا معدل ضريبة على الشركات يبلغ ٢٥ في المئة، مدعوماً بشبكة تضم ١٣٠ اتفاقية ضريبية دولية. كما تحتل البلاد المرتبة الثانية في الاتحاد الأوروبي في مجال إيداع براءات الاختراع، مستفيدة من آليات رائدة مثل الائتمان الضريبي للبحث (CIR) ونظام الشركة الناشئة المبتكرة.

وأشار كذلك إلى أن فرنسا تخصص ٢,٢ في المئة من ناتجها المحلي الإجمالي للبحث والتطوير، وتؤكد مكانتها كمركز للشركات الناشئة، مع منظومة تضم أكثر من عشرين شركة يونيكورن.

وعلى الصعيدين الصناعي واللوجستي، أوضح السيد برونان أن جاذبية فرنسا ترتكز على القدرة التنافسية للكهرباء المنتجة بنسبة تزيد على ٩٥ في المئة من مصادر خالية من الكربون بفضل الطاقة النووية والطاقات المتجددة، وعلى امتلاكها إحدى أكثر شبكات السكك الحديدية تطوراً في أوروبا، فضلاً عن موقعها المحوري في قلب التدفقات التجارية العالمية، ولا سيما من خلال مشروع الممر الاستراتيجي IMEC (الهند ـ الشرق الأوسط ـ أوروبا).

وفي الختام، أكد أن فرص الشراكة القائمة على مبدأ رابح ـ رابح تنبع من التقارب المنهجي بين الخطة الوطنية ـ فرنسا ٢٠٣٠ ـ والاستراتيجية السعودية ـ رؤية ٢٠٣٠ ـ ودعا في هذا الإطار إلى إنشاء مشاريع مشتركة، ليس فقط لخدمة الأسواق الوطنية، بل أيضاً للاستثمار المشترك في أسواق الدول الثالثة، مع تركيز خاص على بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الناطقة بالفرنسية.

مقومات منطقة إيل دو فرانس

وفي معرض استعراضها لمقومات الجاذبية التي تتمتع بها منطقة إيل دو فرانس، قدمت السيدة سيلين دايي، المديرة المكلفة بالتطوير الدولي لدى تشوز باريس ريجيون، أبرز مزايا المنطقة بوصفها بوابة لا غنى عنها للشركات السعودية الراغبة في الاستثمار بفرنسا.

وذكّرت بأن الطابع المركزي الذي يميز فرنسا يتركز كونها في قلب العاصمة، حيث تتجمع أهم منظومات صنع القرار، ما أتاح لمنطقة إيل دو فرانس استضافة المقرات الرئيسية لـ٢٣ شركة مدرجة ضمن تصنيف فورتشن ٥٠٠ . كما أكدت أن المنطقة رسخت مكانتها باعتبارها المنظومة التكنولوجية والاقتصادية الأولى في أوروبا، مستفيدة من دينامية ما يقرب من ١٠ آلاف شركة ناشئة، نجحت في استقطاب أكثر من ٨,٢ مليارات يورو من رؤوس الأموال الاستثمارية خلال عام ٢٠٢٥ وحده.

وعلى الصعيد اللوجستي، شددت على مستوى الترابط الاستثنائي الذي تتمتع به باريس، والذي يضع المستثمرين على بُعد ساعتين فقط من كبرى العواصم الأوروبية، ويوفر لهم منفذاً مباشراً إلى سوق موحدة تضم نحو ٤٥٠ مليون مستهلك. ويستند هذا النظام المتكامل من البنى التحتية إلى مشروع غراند باريس إكسبريس ، أحد أضخم مشاريع النقل العام في أوروبا، والمصمم لربط مختلف مناطق إيل دو فرانس بسرعة وكفاءة. وأضافت أن منطقة إيل دو فرانس تحتل الصدارة على المستوى الأوروبي في مجال الاستثمارات في البحث والتطوير، بفضل التكامل الفريد بين الشركات الكبرى ومراكز الأبحاث والجامعات المرموقة.

وفي ختام مداخلتها، استعرضت السيدة دايي منظومة الدعم العملي التي توفرها تشوز باريس ريجيون ، مؤكدة أن جميع خدماتها مجانية وسرية. وتضطلع الوكالة بدور حلقة وصل استراتيجية، إذ تضع خبراءها المتخصصين في خدمة المستثمرين لتسهيل التواصل وإقامة الشراكات، كما توفر منصة تربطهم بخبراء خارجيين في المجالات القانونية والضريبية والتنظيمية.

كما دعت الوفد السعودي إلى الاستفادة من أدلة التأسيس والاستقرار التي توفرها الوكالة، ومن نشراتها القطاعية الشهرية، فضلاً عن كبرى الفعاليات المقررة في عام ٢٠٢٦، وعلى رأسها معرض فيفاتِك ، من أجل تجسيد مشاريعهم الاستثمارية على أرض الواقع.

شبكة غرف التجارة والصناعة الفرنسية

واستكمالاً للعروض المتعلقة بمنظومة الاستقبال الفرنسية، استعرض السيد فلوران بيلتيست، المدير المكلف بتدويل الشركات لدى سي سي آي فرانس، القدرات الكبيرة التي تتمتع بها شبكة غرف التجارة والصناعة الفرنسية.

وأوضح أن هذه الشبكة، المتجذرة مؤسسياً في مختلف المناطق الفرنسية، تضم ١٢١ غرفة محلية، وتتمتع كل شركة فرنسية بعضوية قانونية فيها. وتستند هذه القوة إلى التزام ٩ آلاف رئيس شركة منتخب يعمل مجاناً، يساندهم يومياً نحو ١٤ ألف موظف.

وتتمحور أنشطة سي سي آي فرانس حول ثلاث مهام رئيسية، أولها إدارة البنى التحتية، إذ تشرف الشبكة على نحو ٦٠٠ منشأة في مختلف أنحاء فرنسا، تشمل مرافق استقبال، ومنشآت رياضية، ومناطق أنشطة اقتصادية، ومطارات، وجسرين استراتيجيين.

أما الركيزة الثانية فتتمثل في التكوين، حيث تؤمن غرف التجارة والصناعة تدريب أكثر من ٥٠٠ ألف شاب وراشد سنوياً، ما يجعلها فاعلاً رئيسياً في تطوير المهارات ورفع الكفاءات.

وتتمثل المهمة الثالثة في دعم الشركات، إذ استقبلت الشبكة ووجهت وواكبت خلال العام الماضي وحده نحو ٥٠٠ ألف مشروع، تمتد من إنشاء الشركات إلى نقل ملكيتها، مع إدماج قضايا التمويل والابتكار والتحول الرقمي في مختلف مراحل الدعم.

وفي صلب النشاط الدولي، يعمل فريق متخصص يضم ٤٠٠ خبير يومياً في فرنسا لتوعية الشركات الصغيرة والمتوسطة بفرص الأسواق الخارجية. وتضم فرنسا حالياً ١٥٠ ألف شركة مصدرة، فيما تطمح غرف التجارة والصناعة إلى رفع هذا العدد والاقتراب من أهداف الاستراتيجية السعودية ضمن رؤية ٢٠٣٠، التي تستهدف بلوغ ٢٠٠ ألف شركة مصدرة.

ولتحقيق هذا الهدف، تحدد الشبكة كل عام نحو ١٠ آلاف شركة وتؤهلها لخوض غمار الأسواق الدولية. وفي ختام مداخلته، ذكّر السيد بيلتيست بأهمية منظومة فريق فرنسا للتصدير الموحدة، التي أطلقتها الحكومة الفرنسية عام ٢٠١٩، وتجمع في إطار واحد المناطق الفرنسية وغرف التجارة والصناعة و بيزنس فرانس و بي بي آي فرانس والجمارك ومستشاري التجارة الخارجية لفرنسا.

وأخيراً، ومن أجل ضمان استمرارية هذه الدينامية على الساحة الدولية، تعتمد الشبكة على الانتشار الواسع لغرف التجارة الفرنسية في الخارج، الموجودة في ٩٥ دولة، والتي تشكل نقطة الاتصال العملية الأولى للتجارة الفرنسية عبر العالم.

القمة الاقتصادية والمصرفية العربية ـ الأوروبية ٢٠٢٦

نحو توازن اقتصادي ومالي عالمي جديد

استضافت باريس يومي ٤ و٥ يونيو الماضيين أعمال دورة ٢٠٢٦ من القمة الاقتصادية والمصرفية العربية ـ الأوروبية ، التي نظمها اتحاد المصارف العربية بالشراكة مع الاتحاد المصرفي الفرنسي وعدد من المؤسسات الإقليمية والدولية، من بينها الغرفة التجارية العربية الفرنسية.

وانعقدت القمة تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية الفرنسية السيد إيمانويل ماكرون، بمشاركة أكثر من ١٥٠ ممثلاً من ٢١ دولة، من بينهم وزراء ومحافظو بنوك مركزية وخبراء من منظمات دولية، تبادلوا الرؤى بشأن المرتكزات الجديدة للاستقرار والتوازن في مرحلة تتسم بتوترات سياسية ونزاعات تهز النظام الاقتصادي الذي تشكل منذ الحرب العالمية الثانية.

وخلال هذه المناسبة، منح اتحاد المصارف العربية جائزة ـ القيادة لعام ٢٠٢٦ ـ لمعالي السيد علي بن أحمد الكواري، وزير المالية في دولة قطر، كما منح جائزة ـ أفضل محافظ ـ للسيد ناجي محمد عيسى بالقاسم، محافظ مصرف ليبيا المركزي.

وفي ختام القمة، وبدلاً من الإكثار من التوصيات المعقدة، صاغ المنظمون جملة من المقترحات العملية المباشرة، تمحورت حول تعزيز التعاون العربي ـ الأوروبي وترسيخ النضج الاقتصادي في العالم العربي. ومن أبرز هذه التوصيات: تعزيز قيمة مشروع ـIMEC ـ من خلال استحداث ـ علامة IMEC ـ وتبادل أفضل الممارسات عبر الحوار والشراكة، ومواءمة الأطر التنظيمية الخاصة بالذكاء الاصطناعي، فضلاً عن تعزيز التعاون في مجال الامتثال المصرفي الإقليمي.

التعاون الأوروبي ـ العربي في صلب التحولات العالمية

أتاحت الجلسة العامة لمختلف المتدخلين تقديم قراءة واقعية للمرحلة الراهنة وطرح مبادرات كبرى لضمان توازن اقتصادي ومالي أفضل. وفي مواجهة ما وصفه السيد الهادي شعيبانو، الأمين العام لاتحاد المصارف الفرنكوفونية، بأنه عصر الأزمات المتعددة والدائمة والمترابطة، أجمع المشاركون على أن الصدمات الجيوسياسية والمناخية والتكنولوجية تهز بعمق أسس النمو العالمي.

ويبرز هذا الواقع بصورة خاصة في الشرق الأوسط، حيث تؤثر التوترات العسكرية بشدة في إنتاج النفط. ووفقاً للسيد راؤول دولامار، رئيس الغرفة العربية الفرنسية للتجارة، فقد أدت هذه الاضطرابات إلى ارتفاع حاد في أسعار الطاقة، فضلاً عن بروز دينامية لإزالة الدولرة من المبادلات التجارية لصالح اليوان أو العملات المشفرة، بما يضع موضع تساؤل التوازن المالي الذي قامت عليه منظومة البترودولار طوال نصف قرن.

وتغذي هذه الحالة من عدم الاستقرار أيضاً تفتتاً جيو ـ اقتصادياً وظهور كتل متنافسة تضر بالابتكار، وهو خطر رئيسي حذر منه الدكتور محمد معيط، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي. ودعا في هذا السياق المجتمع الدولي إلى التحرك، مؤكداً أن تجديد التعاون متعدد الأطراف وحده كفيل بمواجهة التحديات المشتركة.

ومن هذا المنطلق، لم يعد ينبغي النظر إلى البحر المتوسط والعالم العربي بوصفهما مجرد بؤرتين للاضطرابات، بل باعتبارهما فضاءين يستحقان

التثمين من خلال شراكات استراتيجية رفيعة المستوى. وهذا هو جوهر الرسالة التي حملها معالي ياسين جابر، وزير المالية اللبناني، عندما دعا إلى جعل المنطقة جسراً لوجستياً ومالياً بدلاً من أن تكون خطاً للانقسام.

وتتجسد هذه القدرة على الصمود بصورة خاصة في لبنان، الذي حظي وضعه بنقاشات مطولة. فالدكتور سليم صفير، رئيس جمعية مصارف لبنان، رفض اختزال بلاده في أزمة إنسانية فحسب، مقدماً إياها، على العكس، بوصفها منصة للوساطة الاقتصادية تحمل فرصاً واعدة، وداعياً إلى إقامة شراكات طويلة الأمد لإعادة بناء نموذج مصرفي أكثر صلابة، يستند إلى نقاط قوة القطاع الخاص.

ومن جهة أخرى، وفي مواجهة حالة عدم اليقين وضرورة تأمين سلاسل الإمداد العالمية، استعرض السيد جيرار ميستراليه، المبعوث الخاص للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، مشروع IMEC، مؤكداً أن تكثيف التدفقات المترابطة يمثل ضرورة مطلقة لضمان أمن الإمدادات. ومن خلال الربط بين أوروبا والعالم العربي والهند، تتيح هذه المبادرة نشوء كتلة وسطى قوية في مواجهة الثنائية الأمريكية ـ الصينية.

وفي هذا النظام الاقتصادي الجديد الآخذ في التشكل، يشهد القطاع المالي تحولاً حقيقياً في النموذج السائد. وكما أشار السيد محمد الإتربي، رئيس اتحاد المصارف العربية، فإن القطاع المصرفي لم يعد يقتصر على ضمان الاستقرار المالي، بل أصبح محركاً لتمويل التحولين الأخضر والرقمي، واضعاً نصب عينيه هدف تعزيز الحوار الأوروبي ـ المتوسطي لتحويل هذه الأزمات إلى فرص.

وذهب السيد ناصر كامل، الأمين العام للاتحاد من أجل المتوسط، إلى أبعد من ذلك، معتبراً أن المصارف أصبحت في ظل البنية العالمية الجديدة المهندسين الحقيقيين لهذا التحول. ومن ثم دعاها إلى الانتقال من منطق الحوار القائم على التقارب إلى منطق الاستثمارات الاستراتيجية المشتركة طويلة الأمد، ولا سيما من خلال آلية التمويل المختلط.

وهذا الالتزام أصبح بالفعل واقعاً ملموساً لدى بعض الفاعلين، كما أكدت السيدة مايا عتيق، المديرة العامة للاتحاد المصرفي الفرنسي. فقد ذكّرت بأن الشراكة تاريخية ومتينة، إذ إن العالم العربي يمثل نحو ٢٠ في المئة من النشاط الدولي للمصارف الفرنسية خارج أوروبا. وبالنسبة إليها، تبقى الثقة الركيزة الأساسية لمهنة العمل المصرفي، الأمر الذي يفرض على المؤسسات المالية الانخراط ميدانياً وبفاعلية حتى تصبح جزءاً من الحل.

وأخيراً، شدد جميع المتدخلين على أن التحديات التكنولوجية تفرض قدراً أكبر من اليقظة. فالتحول الرقمي وصعود الذكاء الاصطناعي، الذي وصفه السيد شعيبانو بأنه أصبح ذكاءً وكيلاً ـ Agentic AI ـ، يفرضان احترام متطلبات صارمة في مجال الأمن السيبراني.

وتكتسب هذه المسألة أهمية بالغة لتجنب ما يخشاه السيد ناصر كامل من أن تؤدي الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي إلى تعميق فجوة جديدة بين الشمال والجنوب.

وخلاصة القول، إن مواجهة الأزمات البنيوية لعام ٢٠٢٦ لا تكمن في الانكفاء على الذات، بل في الجرأة الاستراتيجية لبناء شراكة أوروبية ـ عربية متجددة، قادرة على تحويل البحر المتوسط إلى منصة للتقارب والازدهار المشترك.

إضاءة

كلمات الشكر لمعالي علي بن أحمد الكواري والسيد ناجي محمد عيسى بالقاسم

في كلمته بهذه المناسبة، أعرب معالي علي بن أحمد الكواري، وزير المالية في دولة قطر، عن اعتزازه وامتنانه لنيله جائزة ـ الرؤية القيادية لعام ٢٠٢٦ ـ. وأشار إلى أن انعقاد هذه القمة يأتي في مرحلة دقيقة تتسم بتزايد التحديات الاقتصادية والمالية والجيوسياسية والتكنولوجية. وفي هذا السياق، أكد أن التعاون بين العالم العربي وأوروبا بات ضرورة استراتيجية لدعم التنمية، والحفاظ على النمو، وتعزيز الاستقرار.

ومن جانبه، أعرب السيد ناجي محمد عيسى بالقاسم عن امتنانه لهذا التكريم، مهدياً هذه الجائزة إلى جميع موظفي مصرف ليبيا المركزي، وإلى مجمل المؤسسات الليبية المنخرطة في ترسيخ الاستقرار المالي في البلاد.

شهد اليوم الأول من القمة انعقاد جلستين نقاشيتين؛ تناولت الأولى التحولات الجيوسياسية العالمية وتأثيرها في الاقتصادات الأوروبية ـ العربية، فيما خصصت الثانية لموضوع ـ أمن الطاقة العالمي وانعكاساته على استقرار الأسواق المالية ـ .

وفي افتتاح الجلسة الأولى، أكد السيد دومينيك برونان، مستشار رئيس الغرفة التجارية العربية الفرنسية ومدير الجلسة، أن النزاعات الراهنة تعيد صياغة مفهوم الاستقلالية الاستراتيجية لأوروبا، وتطرح تساؤلات حول هيمنة الدولار في الشرق الأوسط.

كما ذكّر بالدور المحوري للقطاع المصرفي بوصفه ركيزة للاستقرار وفاعلاً أساسياً في جهود إعادة الإعمار في المنطقة، مشيراً على وجه الخصوص إلى الرفع التاريخي للعقوبات عن سوريا، وإلى تنامي دور المصارف الخاصة في العراق، مع لفت الانتباه في الوقت ذاته إلى التحديات المرتبطة بالمخاطر المناخية والجيوسياسية.

وقبل إعطاء الكلمة للمشاركين في الجلسة، دعا شخصيتين بارزتين، هما السيد جيرار ميستراليه، المبعوث الخاص لممر IMEC، والسيد ماتياس فيكل، رئيس غرفة التجارة الدولية ـ فرنسا (ICC France)، لتقديم مداخلتين تمهيديتين.

وفي ما يلي أبرز ما جاء في مداخلات المتحدثين.

جيرار ميستراليه: IMEC الممر العالمي يعيد رسم نفسه في مواجهة الأزمات الجيوسياسية

يشهد مشروع الممر المتعدد الوسائط **IMEC**، الذي أُطلق عام ٢٠٢٣، تحولات جوهرية بهدف التحرر من الاعتماد على مسار واحد في ظل التوترات الجيوسياسية الكبرى. وبينما يحافظ المشروع على طموحه الثلاثي المتمثل في مضاعفة تدفقات البضائع خلال عشر سنوات، ونقل مصادر الطاقة الخضراء والأحفورية، ومد الكابلات الرقمية، فإنه يدمج اليوم خيارات جديدة.

ولتجاوز المخاطر المرتبطة بمضيقي هرمز وباب المندب، فتح المشروع المجال أمام سلطنة عُمان لتكون نقطة انطلاق لمسار سككي جديد، كما شمل مصر ولبنان لتوفير منافذ بحرية بديلة على البحر المتوسط.

وتجري أيضاً دراسة إنشاء خطوط أنابيب نفطية مؤمنة لنقل النفط السعودي بعيداً عن مناطق النزاع. ويستند هذا التصور الجديد إلى تمويل مشترك، تتولى الدول من خلاله تمويل الموانئ، بينما يشارك مشغلون بحريون من القطاع الخاص، مثل **CMA-CGM**، في تطوير المحطات، فيما يتولى الاتحاد الأوروبي تمويل البنية التحتية للسكك الحديدية.

أما بالنسبة إلى أوروبا، فإن الرهانات هائلة، إذ يتيح المشروع توفير بديل جيو استراتيجي في مواجهة الصين، ويفتح الصناعات الأوروبية أمام سوق هندية تضم ١,٥ مليار نسمة. وفي الوقت الذي تبدي فيه نحو عشرة بلدان جديدة رغبتها في الانضمام إلى الدول الثماني المؤسسة، يُنتظر أن تنطلق أولى المشاريع الملموسة خلال العامين المقبلين.

ماتياس فيكل: باريس وغرفة التجارة الدولية تدافعان عن تعددية اقتصادية قوية في مواجهة الأزمات

بعد أن أصبحت باريس رابع مركز مالي عالمي، تستضيف هذه القمة في ظل أجواء يطبعها عدم اليقين الجيوسياسي، والحروب، والتضخم، وشلل المؤسسات متعددة الأطراف.

وفي مواجهة تصاعد النزعات الحمائية، وتشديد الرقابة على الاستثمارات، وتعقيد منظومة العقوبات الدولية، أكد السيد ماتياس فيكل أن الفاعلين الاقتصاديين يواجهون مخاطر تعاقدية ومصرفية جسيمة. ولمعالجة هذه التحديات، تدافع غرفة التجارة الدولية بقوة عن التعددية الاقتصادية من خلال حلول عملية، مثل تنويع العملات المستخدمة في المبادلات التجارية، أو اللجوء إلى تحالفات بين الدول الراغبة في رسم ملامح تجارة المستقبل.

وتناول أيضاً مهمة غرفة التجارة الدولية - فرنسا، موضحاً أنها تستند إلى شبكتها العالمية وتعمل على نشر أدوات عملية لتأمين الاقتصاد العالمي وتعزيز انسيابية المبادلات. وفي وقت تعتمد فيه مبادلات تجارية بقيمة ١٠ تريليونات دولار بالفعل على قواعد الإنكوتيرم التي وضعتها الغرفة، فإنها تروج للتحكيم والوساطة السرية لتسوية النزاعات من دون إهدار للقيمة الاقتصادية.

وأخيراً، تسرّع الغرفة عملية رقمنة تمويل التجارة من خلال مبادرتها للمعايير الرقمية - **Digital Standards Initiative** - ويهدف هذا المشروع إلى الاستغناء عن الوثائق الورقية وبناء منظومة جمركية ولوجستية قابلة للتشغيل البيني، بما يعيد التأكيد على الدور الحيوي الذي يضطلع به القطاع الخاص في ضمان الازدهار الاقتصادي.

تمويل الاستقلالية الاستراتيجية

قدّم السيد سيباستيان دو بروير، ممثل الاتحاد المصرفي الأوروبي الذي يضم ٣٥٠٠ مصرف، مؤسسته بوصفها حلقة وصل أساسية بين القطاع المالي وصناع القرار السياسي على المستوى العالمي. وأوضح أن الأزمات، سواء في الشرق الأوسط أو أوكرانيا، تفرض صدمات تضخمية وتستدعي عمليات تكيّف مستمرة.

وأكد أن المصارف الأوروبية تتمتع بالاستقرار والقدرة على الصمود، مشيراً إلى أنها تمتلك اليوم رساميل إضافية تفوق ٦٠٠ مليار يورو مقارنة بعام ٢٠٠٦. واعتبر أن إجراء تعديلات تنظيمية من شأنه أن يتيح توظيف هذه الرساميل في تمويل المشاريع الوجودية التي تواجهها القارة.

كما دعا إلى إبرام اتفاقيات للتجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، وإنشاء إطار للحوار التنظيمي المترابط بين أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

نحو تحرر القطاع الخاص العراقي

قدّم السيد طيب، ممثلاً للسيد وديع نوري الحنظل، رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية، صورة عن عراق يشهد قطيعة مع مرحلة العزلة، مستنداً إلى تعداد سكاني يبلغ ٤٥ مليون نسمة، يشكل الشباب ٦٠ في المئة منهم، وإلى إيرادات نفطية قوية.

وعلى الصعيد المصرفي، أشار إلى أن العراق حقق تقدماً في الامتثال للمعايير الدولية، ولا سيما فيما يتعلق بإجراءات - اعرف عميلك - **KYC**.

ورداً على الصعوبات التي تواجهها الشركات الفرنسية في عمليات الدفع داخل العراق، قدم السيد طيب تشخيصاً صريحاً، مؤكداً ضرورة الكف عن الاعتماد على مصرف التجارة العراقي الحكومي (**TBI**) وحده، والتوجه نحو المصارف الخاصة.

وعلى الصعيد النقدي، أكد أن البنك المركزي العراقي يعمل بنشاط على إعادة إدخال اليورو وعملات أخرى إلى السوق، وفق توجيهات واضحة ترمي إلى تعزيز التعاون.

سوريا: سوق مفتوحة للأعمال تحتاج إلى إعادة رسملة

أوضح السيد شامي، الرئيس التنفيذي لشركة ألفا كابيتال في سوريا، وعضو مجلس الأعمال الفرنسي - السوري ومجلس إدارة بنك قطر الوطني - سوريا، أن بلاده تستفيد اليوم من بيئة قانونية جديدة اتسمت برفع العقوبات الأوروبية والبريطانية وإلغاء قانون قيصر الأمريكي.

غير أن التحدي الذي يواجه القطاع المصرفي المحلي يبقى هائلاً، في ظل احتياجات لإعادة الإعمار يقدّرها صندوق النقد الدولي بنحو ٢١٦ مليار دولار.

وقال إن معظم القطاع المصرفي يحتاج إلى إعادة هيكلة، مضيفاً: نتوقع أن تشهد المصارف العامة الست عمليات اندماج أو إعادة تجميع [...] إلى جانب مواءمتها مع المعايير الدولية في مجال الحوكمة، حتى يتمكن القطاع المصرفي من الاضطلاع بدوره الحيوي.

كما أشار إلى أن سوريا تسعى اليوم إلى ترسيخ موقعها بوصفها مركزاً استراتيجياً لنقل البيانات، التي وصفها بأنها العمود الفقري لهذا القرن.

تأمين الاستثمارات في مواجهة الأزمات والتغير المناخي

تناول السيد إيلي جيشان، رجل الأعمال والمستثمر والرئيس التنفيذي لشركة ADH Levant، قضية إدارة المخاطر. واستهل مداخلته بالتحذير من الفجوة الكبيرة في التغطية التأمينية في مواجهة الأزمات الأخيرة، موضحاً أنه من أصل خسائر تُقدَّر بين ١٠ و١٥ مليار دولار، فإن ما بين ٧٠ و٨٠ في المئة منها غير مؤمن عليه، لأن وثائق التأمين التقليدية لا تغطي مخاطر النزاعات.

ونصح المصارف بالاستعانة بمستشارين متخصصين، مشيراً إلى أن تكلفة هذه التغطيات الخاصة قد تصل إلى ما بين ١٠ و١٥ في المئة من حجم التعرض الفعلي للمخاطر.

غير أن التحدي الأكبر في المستقبل يبقى التغير المناخي، في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي ترتفع فيها درجات الحرارة بوتيرة تعادل ضعف المعدل العالمي.

وقسّم السيد إيلي جيشان هذا التحدي إلى شقين رئيسيين: الأول تشريعي، من أجل تغطية الأضرار المادية الناجمة عن موجات الحر، والثاني يتعلق بالتمويل الأخضر، الذي لا يزال في مراحله الأولى.

وكشفت مناقشات الجلسة الثانية، التي أدارها السيد عثمان أحمد بن صالح بخاري، عن تقارب كبير في وجهات نظر المتدخلين. وأكد المشاركون أن النزاع الدائر في الشرق الأوسط يشكل كاشفاً قوياً لهشاشة الاقتصاد العالمي، ما يجعل عام ٢٠٢٦ اختباراً حقيقياً للقدرة على الصمود.

وتتمثل الفكرة الرئيسية الأولى في خطر نشوء تأثير المقص على الاقتصاد العالمي، الذي يتجسد في شبح الركود التضخمي وعدم تماثل التداعيات بين المناطق الجغرافية. وفي هذا السياق، أكد السيد مروان بركات، ممثل مجموعة بنك عوده، أن النزاع يفرض ضغطاً مزدوجاً على الاقتصاد العالمي: تباطؤاً في النمو تغذيه حالة عدم اليقين وتراجع الاستثمارات، وارتفاعاً في التضخم ناجماً عن القفزة في أسعار النفط والطاقة.

وأوضح أن الدول المصدرة للوقود الأحفوري تستفيد من هذا الوضع، في حين تشهد الدول المستوردة تراجعاً في آفاق نموها وتدهوراً في أوضاع ماليتها العامة.

أما الفكرة الثانية، فتتمثل في ضرورة عدم التراخي رغم متانة الأسس التي يقوم عليها القطاع المصرفي، لأن تراكم مواطن الضعف المتعاقبة قد يفضي إلى مخاطر نظامية كبرى. ولتدعيم هذا الطرح، أشار السيد فيليب مونغار، ممثل بنك فرنسا، إلى أنه رغم تحسن مستويات الرسملة والسيولة لدى المصارف، فإن التوازن لا يزال هشاً.

وحدد في هذا الإطار ثلاثة مواطن ضعف رئيسية: التقييمات المرتفعة في الأسواق المالية، وتزايد مديونية الدول والشركات، واحتمال تراجع جودة الأصول المصرفية، محذراً من أن تحقق هذه المخاطر في الوقت نفسه من شأنه أن يفاقم التوترات بصورة خطيرة.

أما الفكرة الثالثة، فتتمثل في أن هذه الأزمة تؤدي، على نحو مفارق، دوراً محفزاً للتحول نحو التمويل المستدام وتنويع المسارات اللوجستية. وهذا ما أكده السيد فيليب باكوتوفاو، ممثل المصرف الفرنسي العربي المتحد (UBAF)، موضحاً أن الضغوط المرتبطة بالطاقة ستجبر الدول المعتمدة على الوقود الأحفوري على إعادة صياغة نماذجها الاقتصادية، بما سيدفع على المدى الطويل إلى زيادة الاستثمارات في الطاقات المتجددة، وتطوير السندات الخضراء والتمويل المستدام، وظهور طرق تجارية وسلاسل إمداد جديدة.

وخلاصة القول، وفي مواجهة المخاطر المرتبطة بالتضخم وصلابة الميزانيات والتحول الأخضر، لم يعد التنويع خياراً متاحاً، بل أصبح أحد مقومات البقاء الأساسية لتحويل هذه الصدمة الجيوسياسية إلى فرصة.

في اليوم الثاني من القمة، استؤنفت الأعمال من خلال مداخلتين رئيسيتين، الأولى للشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة، رئيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)، والثانية للدكتور خالد حنفي، الأمين العام لاتحاد الغرف العربية.

الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة:
إعادة ربط رأس المال بالاقتصاد الحقيقي

انتقد الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة في مداخلته عدم ملاءمة النظام المالي العالمي الحالي، معتبراً أنه بات منفصلاً عن الاقتصاد المنتج وعاجزاً عن سد فجوة التمويل البالغة ٨ تريليونات دولار التي تعاني منها الشركات الصغيرة والمتوسطة.

ولمعالجة هذا الاختلال الهيكلي، حيث يغذي المال نفسه على حساب خلق القيمة، دعا رئيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إلى ربط المعاملات بأصول حقيقية (Asset Backing) وتقاسم المخاطر التعاقدية.

ورأى أن هذا النهج الأخلاقي يمكن أن تتجسد ملامحه في التمويل الإسلامي، الذي يُتوقع أن يبلغ حجمه ٨,٤٦ تريليونات دولار بحلول عام ٢٠٣٠.

ومن أجل تجسيد هذا النموذج، دعا الشيخ إلى توحيد الجهود على امتداد المحور الأوروبي - المتوسطي حول مشاريع ملموسة، وإلى إنشاء آلية استثمار مشتركة مخصصة للبنى التحتية وتنمية الشركات الصغيرة والمتوسطة.

الدكتور خالد حنفي: تمويل الصمود في مواجهة اللايقين العالمي

اعتبر الدكتور خالد حنفي، الأمين العام لاتحاد الغرف العربية، أن الاقتصاد العالمي يمر بتحول تاريخي، ينتقل فيه من عولمة قائمة على الكفاءة إلى مرحلة من إزالة العولمة تتمحور حول القدرة على الصمود.

ودعا المصارف إلى ألا تكتفي بدور الوسيط في دعم النمو، بل أن ترتقي إلى مرتبة الحارس الأمين للثقة.

وفي مشهد عالمي يتسم بالتشظي نتيجة التقلبات المالية وتقصير سلاسل التوريد وإعادة تموضعها إقليمياً حذر من أن التخطيط للمستقبل وفق منطق الماضي لم يعد ممكناً، ولا سيما في مواجهة صدمة الذكاء الاصطناعي والجريمة السيبرانية، التي تُقدر كلفتها العالمية بنحو ١٠ تريليونات دولار خلال العقد الحالي.

ولمواجهة هذه التحديات، طرح الأمين العام لاتحاد الغرف العربية مبادرة - ARISE - (التحالف الأوروبي - العربي من أجل الصمود الاقتصادي الاستراتيجي).

ويرتكز هذا البرنامج على أربعة محاور رئيسية: نافذة لتمويل البنى التحتية الرقمية والخضراء والأمن الغذائي - وآلية لحماية الشركات الصغيرة والمتوسطة، وممر للتجارة الرقمية، ومرصد اقتصادي.

ويستهدف هذا المشروع، الذي يتبناه اتحاد الغرف العربية، المنطقة العربية ودولها الاثنتين والعشرين بصورة استراتيجية، على أن يندمج في دينامية الممرات الاقتصادية العالمية الكبرى، وفي مقدمتها مشروع - IMEC -.

وفي ختام مداخلته، شدد الدكتور خالد حنفي على أن المستقبل سيكون من نصيب الاقتصادات الأكثر مرونة، والأسرع قدرة على التكيف مع التحولات المتسارعة.

اللجلسة الختامية خصصت للذكاء الاصطناعي

واستهل السيد علي زبيب، مدير الجلسة، النقاش بتشخيص مباشر للمشكلة قائلاً إن الذكاء الاصطناعي حطم نهائياً الساعات التقليدية للقطاع المصرفي. فبينما توفر هذه التكنولوجيا أدوات غير مسبوقة لتعزيز الصمود، وقادرة على كشف عمليات الاحتيال في غضون ثوانٍ، فإنها تمنح أيضاً مجرمي الإنترنت قدرات هجومية تتجاوز سرعة استجابة الجهات التنظيمية.

وفي مواجهة هذا الاختلال، لم يعد السؤال المطروح هو ما إذا كان ينبغي اعتماد الذكاء الاصطناعي، بل كيف يمكن تنسيق استجابة جماعية وإنسانية قبل أن يتحول الخلل في نظام واحد إلى زلزال اقتصادي كلي.

ومن جانبه، اعتبر معالي محمد بن عمر، المدير العام للمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات (AICTO)، أن مواجهة التهديدات العابرة للحدود تستوجب استجابة جماعية وأخلاقية تقوم على الثقة.

وأضاف أن مستقبل الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي يجب أن يقوم على توازن صارم بين الابتكار والثقة، وبين التقدم التكنولوجي والإشراف البشري.

أما السيد نعمة طواف، الرئيس التنفيذي لمجموعة - فالوريس -، فقد طرح حلاً تكنولوجياً عملياً، معتبراً أن الذكاء الاصطناعي ينبغي أن يكون أداة متقدمة لمعالجة الكم الهائل من التوجيهات واللوائح المصرفية في وقت قياسي.

وقال في هذا السياق: يقوم محرك الذكاء الاصطناعي الذي طورناه بتحليل الدلالات النصية وربطها تلقائياً بالنظام. وهكذا تنتقل العملية من أربعة أشهر إلى ثلاث دقائق فقط، مع معدل دقة مثبت يبلغ ٩٩,٥ في المئة.

واختتمت الدكتورة هاجر حدّاوي، المديرة العامة لمنظمة التعاون الرقمي (DCO)، النقاش بالتأكيد على أن الأداء التقني يفقد قيمته في غياب بنية تحتية مشتركة فائقة الأمان.

وقدّرت حجم التهديد وحذرت من التأثير المتسلسل الناتج عن الترابط بين الشبكات، موضحة أن تقاسم مزودي خدمات الحوسبة السحابية أنفسهم [...] يعني أن ثغرة واحدة يمكن أن تصيب عشرات المؤسسات في غضون ساعات قليلة، وتحول حادثاً معلوماتياً بسيطاً إلى صدمة اقتصادية كلية.

التجارة الخارجية: فرنسا تقلّص عجزها في عام ٢٠٢٥

التقطت فرنسا بعض الأنفاس على صعيد تجارتها الخارجية. ففي عام ٢٠٢٥، تقلص عجز تجارة السلع إلى ٦٩,٢ مليار يورو، بعد أن بلغ ٧٩,٣ مليار يورو في عام ٢٠٢٤ و٩٨,٤ مليار يورو في عام ٢٠٢٣. ويُعد هذا التحسن واضحاً، رغم أن العجز لا يزال أعلى من مستواه المسجل في عام ٢٠١٩، حين بلغ ٥٨,١ مليار يورو.

في المقابل، تواصل الخدمات أداءها كإحدى نقاط القوة الرئيسية للاقتصاد الفرنسي، إذ بلغ فائضها ٥٥,٥ مليار يورو، مسجلاً استقراراً شبه كامل مقارنة بعام ٢٠٢٤، مدعوماً خصوصاً بقطاع السياحة الذي حقق فائضاً قدره ٢٠,١ مليار يورو، والخدمات المالية بفائض بلغ ١٣ مليار يورو. وبذلك، بلغ رصيد الحساب الجاري عجزاً قدره ١٣,١ مليار يورو في عام ٢٠٢٥.

وخلال عام ٢٠٢٥، واصلت المبادلات الخارجية لفرنسا منحاها التصاعدي. فقد ارتفعت الصادرات بنسبة ٢,٥ في المئة لتصل إلى ٦١٤,٧ مليار يورو، في حين زادت الواردات بوتيرة أبطأ بلغت ٠,٧ في المئة لتسجل ٦٨٣,٩ مليار يورو. وساهم هذا الفارق جزئياً في تقليص العجز التجاري.

ويعود هذا التحسن أولاً إلى تراجع فاتورة الطاقة، التي انخفضت بمقدار ١١,٢ مليار يورو لتستقر عند ٤٤,٢ مليار يورو. كما استفادت من الأداء الجيد لبعض القطاعات الصناعية، إذ سجل قطاعا الطيران والفضاء فائضاً قياسياً بلغ ٣٢,٦ مليار يورو، بينما تحسن رصيد قطاع السيارات بمقدار ٢,٢ مليار يورو.

غير أن الصورة لا تخلو من التباينات. فقد سجل قطاع الصناعات الزراعية والغذائية أدنى مستوى له تاريخياً، بفائض يكاد يكون معدوماً ولم يتجاوز ٠,٢ مليار يورو. كما تراجع فائض قطاعي الصناعات الكيميائية والمنتجات الصيدلانية.

أما قطاع الخدمات، فحافظ إجمالاً على استقراره. وقد عوّض الأداء الجيد لقطاع السياحة تراجع خدمات النقل، وكذلك خدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وفي المحصلة، وعلى الرغم من تقلص العجز التجاري، أصبحت مساهمة التجارة الخارجية في النمو سلبية في عام ٢٠٢٥، عند مستوى ناقص ٠,٥ نقطة، بعدما كانت إيجابية في عام ٢٠٢٤ وبلغت ١,٣ نقطة.

أوروبا تدفع الميزان التجاري نحو التحسن

مع الاتحاد الأوروبي، تحسن الميزان التجاري الفرنسي بمقدار ١١,٦ مليار يورو، ليصل إلى عجز قدره ٢٣,٤ مليار يورو، وهو أفضل مستوى يسجله منذ عام ٢٠٠٦. ويعود هذا التحسن إلى أداء عدد من الشركاء الرئيسيين، وفي مقدمتهم بلجيكا التي تحسن الميزان معها بمقدار ٧,٥ مليار يورو، وإسبانيا بـ٣,٢ مليار يورو، وألمانيا بـ٣ مليارات يورو. وتشكل إيطاليا الاستثناء الوحيد، إذ سجل الميزان معها تراجعاً بمقدار ٣,٦ مليار يورو.

ويستحق التحسن المسجل مع ألمانيا اهتماماً خاصاً. فبرغم كونها الشريك التجاري الأول لفرنسا، فإنها لا تزال تمثل مصدراً للعجز التجاري الفرنسي، إلا أن هذا العجز تقلص بشكل ملحوظ. فقد ارتفعت الصادرات الفرنسية إلى ألمانيا من ٧٧,٩ مليار يورو في عام ٢٠٢٤ إلى ٨١,٤ مليار يورو في عام ٢٠٢٥، أي بزيادة تقارب ٣,٥ مليار يورو. وفي المقابل، ارتفعت الواردات من ألمانيا بوتيرة أبطأ بكثير، من ٨٦,٥ مليار يورو إلى ٨٦,٩ مليار يورو. ونتيجة لذلك، تقلص العجز الثنائي من ٨,٥ مليار يورو إلى ٥,٥ مليار يورو. كما أسهمت الدول الأوروبية غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بشكل إيجابي في الميزان التجاري الفرنسي. فقد بلغت الصادرات الفرنسية إلى هذه المنطقة ٨٥,٤ مليار يورو، مقابل واردات بقيمة ٧١,٨ مليار يورو، ما أفضى إلى فائض قدره ١٣,٥ مليار يورو.

أمريكا وآسيا... نقطتا الضعف الرئيسيتان

في المقابل، شهدت المبادلات التجارية مع القارة الأمريكية تدهوراً. فقد تراجع الميزان التجاري الفرنسي معها بمقدار ٥,٨ مليار يورو ليصل إلى عجز قدره ٧,٤ مليار يورو في عام ٢٠٢٥. وتتحمل الولايات المتحدة جانباً كبيراً من هذا التراجع، إذ انخفض الميزان معها بمقدار ٣,٥ مليار يورو، نتيجة ارتفاع واردات معدات النقل والهيدروكربونات الطبيعية على وجه الخصوص. كما

ساهمت المكسيك بدورها في هذا التدهور، مع تراجع إضافي بلغ ١,١ مليار يورو.

وتبدو الصورة أكثر سلبية مع آسيا، التي لا تزال تمثل أكبر منطقة عجز تجاري بالنسبة لفرنسا. فقد تراجع الميزان التجاري معها بمقدار ٨ مليارات يورو، ليصل إلى عجز قدره ٦١,٣ مليار يورو. وتستأثر الصين وهونغ كونغ بجزء كبير من هذا التدهور، مع انخفاض بلغ ٣,٩ مليار يورو، نتيجة ارتفاع الواردات من المنتجات الصيدلانية، ومعدات النقل، والمنسوجات، والمعدات الكهربائية، والآلات.

تحسن حقيقي... ولكن ليس تحولاً كاملاً

يشكل عام ٢٠٢٥، بلا شك، محطة تحسن حقيقية في أداء التجارة الخارجية الفرنسية. فقد تقلص العجز التجاري، وتراجعت فاتورة الطاقة، وحافظ قطاعا الطيران والفضاء على مكانتهما كأحد أعمدة التجارة الخارجية، فيما أسهمت أوروبا إيجابياً في هذا التحسن. غير أن هذا التحسن لا يزال هشاً. فالعجز التجاري يبقى أعلى من مستواه المسجل في عام ٢٠١٩، كما تشهد عدة قطاعات صناعية تراجعاً، في حين لا تزال المبادلات مع آسيا وأمريكا تشكل عبئاً ثقيلاً على الميزان التجاري.

لقد نجحت فرنسا في تقليص عجزها التجاري، لكنها لم تتحرر بعد من اختلالاتها الهيكلية.

ماذا عن المبادلات التجارية مع الدول العربية؟

ارتفع حجم المبادلات التجارية بين فرنسا والدول العربية بنسبة ٧ في المئة ليبلغ ٦٧,٧ مليار يورو، محققاً فائضاً لصالح فرنسا يقارب ٧ مليارات يورو. وتراجعت الواردات بنسبة ٧ في المئة إلى ٣٠,٤ مليار يورو، في حين ارتفعت الصادرات بنسبة ٢٢ في المئة لتصل إلى ٣٧,٣ مليار يورو.

مع دول المغرب العربي انخفض حجم المبادلات بنسبة ٢ في المئة ليبلغ ٣٥,٩ مليار يورو، مقابل ٣٦,٥ مليار يورو في عام ٢٠٢٤. وارتفعت الصادرات الفرنسية إلى دول المغرب العربي بنسبة ١ في المئة لتقترب من ١٦ مليار يورو، في حين تراجعت الواردات بنسبة ٤ في المئة إلى ١٩,٩ مليار يورو. وتظهر حصيلة هذه المبادلات عجزاً لصالح دول المغرب العربي يناهز ٤ مليارات يورو. وتراجعت الواردات الفرنسية من الجزائر بنسبة ١٨ في المئة، في حين ارتفعت الواردات من تونس بنسبة ٥ في المئة، ومن ليبيا بنسبة ٤ في المئة، ومن موريتانيا بنسبة ١ في المئة. أما الواردات من المغرب، فظلت مستقرة عند مستوى ٧,٣ مليار يورو.

وعلى صعيد الصادرات، اتجهت المبيعات الفرنسية إلى الجزائر بدورها نحو التراجع، بانخفاض نسبته ١٢ في المئة لتبلغ ٤,٢ مليار يورو في عام ٢٠٢٥، مقابل ٤,٧ مليار يورو قبل عام. كما تراجعت الصادرات إلى موريتانيا بنسبة ١٤ في المئة لتصل إلى ٢٣٧,٧٥٣ مليون يورو، مقارنة بـ٢٧٧,٢٤٩ مليون يورو في عام ٢٠٢٤.

Pays	VAL EXP ANNÉE 2024	VAL EXP ANNÉE 2025	VAL IMP ANNÉE 2024	VAL IMP ANNÉE 2025
Algerie	4 787 344	4 219 028	6 222 763	5 096 144
Libye	295 042	444 824	2 068 120	2 146 513
Maroc	7 079 213	7 558 691	7 358 474	7 346 540
Tunisie	3 383 570	3 530 226	5 035 623	5 305 251
Mauritanie	277 249	237 753	59 621	60 284
Total UMA	15 822 418	15 990 522	20 744 601	19 954 732

في المقابل، قفزت الصادرات الفرنسية إلى ليبيا بنسبة ٥١ في المئة لتبلغ ٤٤٤,٨٢٤ مليون يورو في عام ٢٠٢٥، مقابل ٢٩٥,٠٤٢ مليون يورو في عام ٢٠٢٤. كما سُجل الاتجاه التصاعدي نفسه مع المغرب بزيادة قدرها ٧ في المئة، ومع تونس بزيادة بلغت ٤ في المئة.

مع دول مجلس التعاون الخليجي

قفز حجم المبادلات التجارية بين فرنسا ودول مجلس التعاون الخليجي بنسبة ٢٠ في المئة ليصل إلى ٢٤,٥ مليار يورو، مقابل ٢٠,٣ مليار يورو في عام ٢٠٢٤.

وتراجعت الواردات الفرنسية من هذه المنطقة بنسبة ١٥ في المئة إلى ٧,٣ مليار يورو، مقابل ٨,٧ مليار يورو في عام ٢٠٢٤. وعلى العكس من ذلك، ارتفعت الصادرات بقوة بنسبة ٤٧ في المئة لتبلغ ١٧,١ مليار يورو، بعد أن كانت ١١,٦ مليار يورو في عام ٢٠٢٤. وتظهر حصيلة هذه المبادلات فائضاً لصالح فرنسا يقارب ١٠ مليارات يورو.

Pays	VAL EXP ANNÉE 2024	VAL EXP ANNÉE 2025	VAL IMP ANNÉE 2024	VAL IMP ANNÉE 2025
A saoudite	3 467 266	4 412 249	3 905 861	3 668 778
Bahrein	196 582	388 663	225 827	95 340
E Arabes unis	6 273 796	9 486 178	2 003 150	1 150 648
Koweït	620 139	1 050 752	1 955 850	2 228 575
Oman	382 298	276 650	311 533	122 711
Qatar	730 479	1 500 835	299 770	129 655
Total CCG	11 670 560	17 115 327	8 701 991	7 395 707

وانخفضت الواردات الفرنسية من المملكة العربية السعودية بنسبة ٦ في المئة لتبلغ ٣,٦ مليار يورو. كما تراجعت الواردات من البحرين بنسبة ٥٨ في المئة، ومن الإمارات العربية المتحدة بنسبة ٤٣ في المئة، ومن سلطنة عُمان بنسبة ٦١ في المئة، ومن قطر بنسبة ٥٧ في المئة. وفي المقابل، ارتفعت الواردات من الكويت بنسبة ١٤ في المئة.

أما الصادرات الفرنسية إلى دول المنطقة، فقد واصلت منحاها التصاعدي بشكل واضح. فقد ارتفعت بنسبة ٢٧ في المئة إلى المملكة العربية السعودية، وبنسبة ٩٨ في المئة إلى البحرين، وبنسبة ٥١ في المئة إلى الإمارات العربية المتحدة، لتصل إلى ٩,٤ مليار يورو، مقابل ٦,٢ مليار يورو في عام ٢٠٢٤.

وسُجلت الدينامية نفسها مع قطر، حيث بلغت الصادرات الفرنسية ١,٥ مليار يورو في عام ٢٠٢٥، مقابل ٧٣٠,٤٧٩ مليون يورو في عام ٢٠٢٤، أي بزيادة قدرها ١٠٥ في المئة. كما ارتفعت الصادرات إلى الكويت بنسبة ٦٩ في المئة لتصل إلى ١,٠٥ مليار يورو، مقابل ٦٢٠,١٣٩ مليون يورو في عام ٢٠٢٤. في المقابل، تراجعت الصادرات الفرنسية إلى سلطنة عُمان بنسبة ٢٨ في المئة لتبلغ ٢٧٦,٦٥٠ مليون يورو في عام ٢٠٢٥، مقابل ٣٨٢,٢٩٨ مليون يورو في عام ٢٠٢٤.

مع مجموعة الدول الأخرى

مع مجموعة الدول الأخرى، التي تضم مصر والعراق والأردن ولبنان وسوريا واليمن وجزر القمر والسودان وجيبوتي وفلسطين، ارتفع حجم المبادلات التجارية بنسبة ١١ في المئة ليصل إلى ٧,٢ مليار يورو، مقابل ٦,٥ مليار يورو في عام ٢٠٢٤.

وسجلت الصادرات الفرنسية إلى هذه المجموعة قفزة بنسبة ٣٢ في المئة، لتبلغ ٤,٢٢ مليار يورو في عام ٢٠٢٥، مقابل ٣,١٨ مليار يورو في عام ٢٠٢٤. وفي المقابل، تراجعت الواردات الفرنسية من هذه الدول بنسبة ٩ في المئة

لتصل إلى ٣,٠٤ مليار يورو، مقارنة بـ٣,٣٦ مليار يورو في عام ٢٠٢٤. وتظهر حصيلة هذه المبادلات فائضاً لصالح فرنسا قدره ١,١ مليار يورو.

Pays	VAL EXP ANNÉE 2024	VAL EXP ANNÉE 2025	VAL IMP ANNÉE 2024	VAL IMP ANNÉE 2025
Egypte	1 786 312	1 838 064	1 155 108	1 215 578
Irak	420 956	412 521	1 971 084	1 594 046
Jordanie	296 577	1 195 490	42 994	59 574
Liban	417 326	540 275	92 216	92 834
Syrie	28 902	26 986	5 747	4 268
T Palestiniens	0	0	0	0
Yemen	73 154	49 134	3 261	2 188
Comores	38 182	39 238	4 626	4 277
Djibouti	103 689	98 100	1 848	2 057
Soudan	22 484	22 932	87 093	74 844
Total Autres	3 187 582	4 222 740	3 363 977	3 049 666

وارتفعت الصادرات الفرنسية إلى مصر بنسبة ٣ في المئة، وإلى الأردن بصورة لافتة بلغت ٣٠٣ في المئة، لتصل إلى ١,١ مليار يورو في عام ٢٠٢٥، مقابل ٢٩٦,٥٧٧ مليون يورو في عام ٢٠٢٤. كما زادت الصادرات إلى لبنان بنسبة ٢٩ في المئة، وإلى جزر القمر بنسبة ٣ في المئة، وإلى السودان بنسبة ٢ في المئة.

في المقابل، تراجعت الصادرات إلى جيبوتي بنسبة ٥ في المئة، وإلى اليمن بنسبة ٣٣ في المئة، وإلى سوريا بنسبة ٧ في المئة، وإلى العراق بنسبة ٢ في المئة. وعلى صعيد الواردات، سُجلت زيادات في الواردات من مصر بنسبة ٤ في المئة، ومن الأردن بنسبة ٢٧٠ في المئة، ومن لبنان بنسبة ٢٤ في المئة، ومن جزر القمر بنسبة ٢ في المئة. وفي المقابل، انخفضت الواردات من سوريا بنسبة ١٠ في المئة، ومن اليمن بنسبة ٣٣ في المئة، ومن العراق بنسبة ١٦ في المئة، ومن جيبوتي بنسبة ٥ في المئة، ومن السودان بنسبة ١١ في المئة.

وتظهر حصيلة هذه المبادلات فوائض تجارية لصالح فرنسا مع معظم دول هذه المجموعة، باستثناء العراق الذي سجل عجزاً قدره ١,١ مليار يورو، والسودان بعجز بلغ ٥٠,٩١٢ مليون يورو. وتتصدر المنتجات الجوية والفضائية قائمة الصادرات الفرنسية إلى الدول العربية، تليها منتجات صناعة السيارات، والمعدات الكهربائية، والآلات والتجهيزات، والمنتجات الصيدلانية، والعطور ومستحضرات التجميل، فضلاً عن المنتجات الكيميائية والزراعية.

وفي المبادلات مع دول المغرب العربي، يختلف هيكل التجارة من بلد إلى آخر. فالصادرات الفرنسية إلى المغرب تشمل خصوصاً المعدات الكهربائية، والمنتجات الجوية والفضائية، والمنتجات الزراعية، والآلات والتجهيزات، ومعدات صناعة السيارات. وفي الاتجاه المعاكس، تستورد فرنسا من المغرب أساساً المنتجات الزراعية، ومنتجات صناعة السيارات، والملابس الجاهزة، ومعدات السيارات، والمعدات الكهربائية. أما الصادرات الفرنسية إلى الجزائر، فتقودها منتجات صناعة السيارات، والآلات والتجهيزات، ومنتجات الطيران، والمنتجات الصيدلانية، والمنتجات الكيميائية. في حين تظل الواردات الفرنسية من الجزائر شديدة التركّز حول الهيدروكربونات الطبيعية والمنتجات النفطية المكررة.

ومع دول مجلس التعاون الخليجي، يبرز قطاع الطيران بصورة لافتة. وتمثل الإمارات العربية المتحدة المثال الأبرز، إذ تهيمن المنتجات الجوية والفضائية على الصادرات الفرنسية إليها، تليها العطور ومستحضرات التجميل ومنتجات العناية، والمنتجات الجلدية والحقائب والأحذية، والمنتجات الكيميائية المتنوعة، والآلات. وعلى صعيد الواردات، تتكون التدفقات القادمة من الإمارات أساساً من المنتجات النفطية المكررة، تليها الهيدروكربونات الطبيعية، والمنتجات الجوية والفضائية، والمعادن غير الحديدية. وتقدم المملكة العربية السعودية صورة مماثلة، إذ تهيمن منتجات الطيران، والمنتجات الصيدلانية، والآلات، والمعدات الكهربائية، والمنتجات الزراعية على الصادرات الفرنسية إليها، في حين تتكون الواردات الفرنسية منها في معظمها من المنتجات النفطية المكررة والهيدروكربونات الطبيعية.

أما في مجموعة الدول العربية الأخرى ـ مصر والعراق والأردن ولبنان وسوريا واليمن وجزر القمر والسودان وجيبوتي وفلسطين ـ فتبدو الهياكل التجارية أكثر تبايناً. فالصادرات الفرنسية إلى مصر ترتكز خصوصاً على المنتجات الجوية والفضائية، والمنتجات الصيدلانية، ومنتجات السيارات، والمنتجات الكيميائية المتنوعة، والمنتجات الزراعية، والآلات. وفي المقابل، تهيمن المنتجات الكيميائية الأساسية، والملابس الجاهزة، والمعدات الكهربائية، والمنتجات الزراعية على الواردات الفرنسية من مصر.

أما مع العراق، فالتباين واضح؛ إذ تصدر فرنسا أساساً المنتجات الصيدلانية، والمنتجات الكيميائية، والآلات والتجهيزات، والمنتجات الغذائية، والمعدات الكهربائية، بينما تتكون الواردات الفرنسية من العراق بصورة شبه حصرية من الهيدروكربونات الطبيعية. وعلى صعيد الواردات، يظل هيكل المبادلات التجارية بين فرنسا والدول العربية مطبوعاً بقوة بثقل قطاع الطاقة، وإن كان يختلف بصورة كبيرة من منطقة إلى أخرى. فالهيدروكربونات الطبيعية والمنتجات النفطية المكررة تهيمن على المشتريات الفرنسية من عدد من الدول المنتجة، في حين تتميز دول المغرب العربي، ولا سيما المغرب وتونس، بمنتجاتها الزراعية، والملابس الجاهزة، والمعدات الكهربائية، ومعدات السيارات، وبعض المنتجات الصناعية.

وفي المبادلات مع دول المغرب العربي، تتسم الواردات الفرنسية من المغرب بدرجة كبيرة من التنوع، إذ تشمل أساساً منتجات الزراعة وتربية الماشية، ومنتجات صناعة السيارات، والملابس الجاهزة، ومعدات السيارات، والمعدات الكهربائية، والمنتجات الجوية والفضائية. أما من تونس، فتتمثل أبرز بنود الواردات في الملابس الجاهزة، والمعدات الكهربائية، ومعدات السيارات، والمنتجات البلاستيكية، وأجهزة القياس والملاحة، فضلاً عن المنتجات الجوية والفضائية. في المقابل، تظل الواردات من الجزائر شديدة التركّز على قطاع الطاقة، إذ تمثل الهيدروكربونات الطبيعية ٣,٥ مليار يورو، أي ما يعادل ٧٢,٣ في المئة من إجمالي الواردات الفرنسية من هذا البلد، متقدمة على المنتجات النفطية المكررة والمنتجات الكيميائية الأساسية.

ومع دول مجلس التعاون الخليجي، تهيمن المنتجات الطاقوية أيضاً على الواردات الفرنسية. فمن المملكة العربية السعودية، تشكل المنتجات النفطية المكررة البند الأول بقيمة ٣,١٧ مليار يورو، أي ما يعادل ٨٠,٢ في المئة من إجمالي الواردات الفرنسية من هذا البلد. وتأتي بعدها الهيدروكربونات الطبيعية، والمنتجات الجوية والفضائية، والمنتجات الكيميائية الأساسية. وتبدو الصورة مشابهة بالنسبة إلى الإمارات العربية المتحدة، حيث تتكون الواردات الفرنسية أساساً من المنتجات النفطية المكررة، تليها الهيدروكربونات الطبيعية، والمنتجات الجوية والفضائية، والمعادن غير الحديدية، والعطور ومستحضرات التجميل.

أما في مجموعة الدول العربية الأخرى، فتبدو الأوضاع أكثر تبايناً. فمصر تتميز بهيكل واردات أكثر تنوعاً، إذ تهيمن المنتجات الكيميائية الأساسية على المشتريات الفرنسية، تليها الملابس الجاهزة، والمنتجات الزراعية، والمعدات الكهربائية، والأجهزة المنزلية، ومعدات السيارات، والهيدروكربونات الطبيعية. وعلى النقيض من ذلك، تتكون الواردات الفرنسية من العراق بصورة شبه كاملة من الهيدروكربونات الطبيعية، التي تبلغ قيمتها ١,٣ مليار يورو، أي ما يقارب ١٠٠ في المئة من إجمالي الواردات الفرنسية من هذا البلد.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

من التعاون إلى الانجاز

في سياق دولي تطغى عليه توترات حادة، ولاسيما في الشرق الأوسط، افتُتحت النسخة الرابعة من قمة ـ رؤية الخليج ٢٠٢٦ ـ تحت الرعاية السامية لرئيس الجمهورية. وأمام حشد استثنائي من الوزراء والسفراء ورؤساء الشركات والمستثمرين، ولم يكن الخطاب خطاب انكفاء، بل اتسم بنبرة هجومية دبلوماسياً وتجارياً.

وفرضت المرونة الاستراتيجية نفسها محوراً رئيسياً لهذا اللقاء، داعية إلى استكشاف آفاق جديدة للتعاون في بيئة عالمية تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم.

وتحت شعار ـ من التعاون إلى الانجاز ـ سلطت هذه النسخة الجديدة الضوء على طموح مشترك يتمثل في تجاوز العلاقات الاقتصادية التقليدية لبناء شراكات عميقة قادرة على دعم التنافسية على المدى الطويل، وضمان نمو مستدام، وتعزيز السيادة الاقتصادية.

وظل افتتاح هذه القمة وثيق الارتباط بتطور دبلوماسي بارز تمثل في الإعلان عن توقيع اتفاق سلام بين الولايات المتحدة وإيران في قصر فرساي حيث يضخ هذا الاتفاق دينامية جديدة في المبادلات، ويوحي بانخفاض سريع للتوترات، فضلاً عن إعادة الفتح الكامل والوشيك لمضيق هرمز، بما يشكل متنفساً حقيقياً للنمو العالمي.

تحويل الثقة المتبادلة إلى واقع ملموس

أكد السيد لويس مارغوريت، المدير العام لبيزنس فرانس، منذ البداية تموضع فرنسا الثابت إلى جانب الدول الست الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي. وفي سياق دولي يطبعه عدم اليقين والاضطراب، ذكّر بأن التجارة والتعاون المشترك يظلان محركين قويين للاستقرار والازدهار والسلام. وقد أرست مداخلته الأسس العملية للمنتدى: حيث دعى الى ترجمة الثقة المتبادلة إلى مشاريع ملموسة. وأمام التحولات الطموحة في الخليج، قال بان بيزنس فرانس ترسم مساراً واضحاً: الانتقال من الحوار إلى النتائج، ومن التعاون إلى التحول والانجاز الهيكلي.

رهان تكنولوجيات المستقبل

من جانبه، أبرز وزير الاقتصاد الفرنسي السيد رولان ليسكور مستوى الاندماج العميق بين الاقتصادين. وذكّر بالتضامن العملي الذي أبدته فرنسا ميدانياً لحماية حلفائها في الخليج، وأشاد بمرونة دول مجلس التعاون الخليجي ورشاقتها اللوجستية حيث تمكنت من تكييف حركة النفط رغم الأزمة. وبالنسبة إلى العقد المقبل، دعا الوزير إلى تجاوز البروتوكولات لتسريع الاستثمارات المالية المتبادلة. وقال ان فرنسا، بما تمتلكه من كفاءات هندسية، تقترح توحيد جهودها مع دول الخليج في القطاعات المتقدمة: الصناعة الخضراء، والطاقة المستدامة، والذكاء الاصطناعي، والحوسبة الكمية، وإعادة ابتكار البنى التحتية بصورة مستدامة.

دينامية المبادلات المتقدمة

وأكد السيد نيكولا فوريسييه، الوزير المنتدب المكلف بالتجارة الخارجية والجاذبية الاقتصادية، حيوية العلاقات الاقتصادية. وأشار إلى أن المبادلات التجارية بين فرنسا ومجلس التعاون الخليجي بلغت نحو ٢٥ مليار يورو في عام ٢٠٢٥، مقابل ٢١ مليار يورو في عام ٢٠٢٤، مدفوعة بالابتكار وتبادل الخبرات والاستثمارات المولدة لفرص العمل. وذكّر بمزايا فرنسا، وأوضح أن البلاد تواصل، للعام السابع على التوالي، تصدرها كوجهة أولى للاستثمارات الدولية في أوروبا، مستندة إلى الحصيلة القياسية لقمة ـ شوز فرانس ـ، التي شهدت الإعلان عن استثمارات بقيمة ٩٣ مليار يورو. وأخيراً، وفي معرض تسليطه الضوء على فرص الاستثمار في فرنسا، ولا سيما في البنى التحتية والانتقال الطاقي والذكاء الاصطناعي، دعا الوزير شركاء الخليج ومصرف بي بي آي فرانس إلى اغتنام هذه الفرص لتعزيز سيادة اقتصاداتهم.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية – 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

التحول السيادي للنموذج السعودي

السيد خالد بن صالح المديفر، نائب وزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي لشؤون التعدين، عرض عمق استراتيجية رؤية ٢٠٣٠ التي وضعت المملكة في صدارة الصناعات الناشئة. وقال ان الاقتصاد السعودي يحقق نتائج ملموسة، من بينها ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ٢٤ في المئة، ومساهمة القطاع الخاص بنسبة ٤٧ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وتراجع معدل البطالة إلى ٧ في المئة. وقد حققت «رؤية ٢٠٣٠ أهدافها قبل ست سنوات من موعدها.

ومن جهة أخرى، شدد نائب وزير الصناعة على أن المملكة، بفضل البرنامج الوطني للتطوير الصناعي والخدمات اللوجستية، تحولت إلى مركز لوجستي عالمي يربط بين ثلاث قارات.

وإلى جانب الفوسفات، الذي تعد المملكة أكبر مصدر عالمي لأسمدته، والألمنيوم، جعلت السعودية من قطاع التعدين الركيزة الثالثة لاقتصادها الصناعي، محررة إمكانات تقدر بـ٢,٥ تريليون دولار من المعادن الحيوية، من بينها الذهب والنحاس والزنك والعناصر الأرضية النادرة. وأخيراً، ومن خلال تحديث تشريعاتها ورقمنة بياناتها، ارتقت المملكة إلى قائمة الدول العشر الأولى عالمياً في تصنيف معهد فريزر لجاذبية قطاع التعدين.

القانون وتعدد الاصطفافات والثقة: قراءة جيوسياسية

السيد جان إيف لودريان، الوزير الفرنسي السابق والمبعوث الخاص لرئيس الجمهورية إلى لبنان، قدم قراءة سياسية للوضع من خلال تحليل معمق ومنظم. فذكّر أولاً بأن القضية الفلسطينية، وإن غابت مؤقتاً عن الواجهة، تبقى قضية لا يمكن تجاوزها، وأن تسويتها العادلة عبر حل الدولتين تظل شرطاً لا غنى عنه للأمن على المدى الطويل. ثم تطرق إلى الديناميات العسكرية، مسلطاً الضوء على حدود القوة، مبيناً أن شعار السلام عبر القوة لم يثبت نجاعته. أما النقطة الثالثة في تحليله، فتتمثل في الانتقال إلى عصر التفاوض، وهو ما يتجلى بوضوح في تطور الأزمة، إذ إن الإعلان عن الاتفاق عشية هذه القمة يفتح أخيراً مساراً دبلوماسياً ملموساً. وأخيراً، وفي ظل هذا المشهد الجديد، شدد جان إيف لودريان على بروز دور جديد للخليج. فمع تراجع قدرة الولايات المتحدة على أداء دور الوسيط بحكم كونها طرفاً مباشراً في النزاع، اضطلعت دول المنطقة، بالتعاون مع باكستان، بنجاح بدور القوة الوسيطة. وعلى الصعيد الاقتصادي، لاحظ أن النظام الطاقي العالمي أظهر قدرة على الصمود والتكيف. وقد شكلت هذه الأزمة كاشفاً ومسرعاً للتحولات الهيكلية في الخليج، مؤكدة صواب خياراته الأساسية: انتقال طاقي منظم، واستثمارات متقدمة، وعقيدة جيوسياسية تقوم على تعدد الاصطفافات ورفض أي تبعية للخارج.

عقب هذه الجلسة العامة، سلطت عدة طاولات مستديرة الضوء على فرص التعاون والاستثمارات المتبادلة بين فرنسا ودول مجلس التعاون الخليجي. كما شددت على ضرورة هيكلة هذه المبادلات في إطار شراكات طويلة الأمد، بما يتيح بناء استقلالية استراتيجية لدول المنطقة. ونورد هنا بعض الأفكار الرئيسية التي برزت خلال النقاشات.

الشراكات الاستراتيجية بين فرنسا والخليج

في مواجهة مخاطر إغلاق مضيق هرمز، الذي يمر عبره ٢٠ في المئة من تجارة النفط الخام العالمية، تعمل دول المنطقة على تطوير ممرات جديدة، وتؤكد على أهمية بنيتها التحتية من شبكات السكك الحديدية والطرق والمطارات. وفي هذا السياق، يرسخ مجلس التعاون الخليجي موقعه مركزاً يربط بين أفريقيا وأوروبا وآسيا. وتتمثل القطاعات الرئيسية للمستقبل في الطاقة، التقليدية والمتجددة، والاقتصاد الرقمي – ومراكز البيانات والذكاء الاصطناعي وتقنيات البلوك تشين – والخدمات اللوجستية، إضافة إلى الفندقة والعقارات ومشاريع المدن الذكية، خصوصاً في الكويت.

ومن جهة أخرى، وفي ظل هذا المناخ الإقليمي المضطرب، كان التزام الشركات الفرنسية كاملاً. فقد اختارت مجموعة توتال إنرجيز الإبقاء على جميع فرقها الميدانية في السعودية والإمارات وقطر خلال الأزمة، وفاءً لشراكاتها طويلة الأمد. وفي المقابل، حول بنك أبوظبي فرعه في باريس إلى شركة أوروبية متكاملة.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية – 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

استراتيجيات متكاملة لإدارة المياه

في قطاع المياه، باتت الشراكات بين القطاعين العام والخاص في دول مجلس التعاون الخليجي، والمدعومة بأطر تنظيمية شفافة، تدمج اليوم متطلبات الاستدامة والمحتوى المحلي. وقد حظي هذا النهج بإشادة خلال القمة العالمية للمياه في مدريد، حيث حصدت شركات مجلس التعاون الخليجي ثماني جوائز من أصل أربع عشرة جائزة عالمية.

وفي هذا الإطار، يقدم المشغلون الدوليون خبراتهم، فيما تطور المجموعات المحلية قدراتها الذاتية. وتدمج المجموعة الفرنسية - سور - الذكاء الاصطناعي في حلولها وتبتكر عبر اصدار السندات الزرقاء. ومن جانبها، تستخدم شركة - مرافق - الذكاء الاصطناعي في الإدارة عن بُعد، بما يضمن عدم انقطاع الخدمات خلال الأزمات، كما تطور بالتعاون مع فيوليا مشروعاً لإعادة تدوير المياه العادمة ضمن مشروع - أميرال - الذي تقوده توتال إنرجيز وأرامكو. وأخيراً، وفي مواجهة هشاشة البنى التحتية الساحلية، تقدم الشركة الناشئة كومولوس ووتر حلاً لامركزياً مبتكراً يتمثل في إنتاج مياه الشرب من المياه المتكثفة في الهواء.

ممر الابتكار: الذكاء الاصطناعي والتقنيات العميقة

في المجال التكنولوجي الرقمي، لم تعد المنافسة تقتصر على الخوارزميات، بل امتدت إلى المنظومات البيئية المتكاملة. وإذا كانت فرنسا تمتلك منظومة بحث وتطوير رفيعة المستوى، على غرار إنريا مبتكر تقنية غاوسيان سبلاتينغ ، فإنها لا تزال تواجه صعوبات في ضمان الانتقال من المختبر إلى السوق. وتتيح الشراكات المالية مع دول مجلس التعاون الخليجي سد هذه الحلقة المفقودة. وتقوم هذه الشراكة على تكامل واضح: ففرنسا تقدم مهندسيها، فيما يحشد مجلس التعاون الخليجي رؤوس أمواله الضخمة وقدراته التنفيذية الكبيرة.

غير أن التحديات في المنطقة تظل ذات طابع صناعي. فالذكاء الاصطناعي يصطدم بندرة البنى التحتية، وبالحاجات المتزايدة إلى الطاقة والمياه الضرورية لتبريد الأنظمة. وتهدف مبادرات مثل كامبوس إيه آي، المدعومة من الصندوق الإماراتي إن جي إكس و«بي بي آي فرانس، تحديداً إلى تأمين هذه الاحتياجات.

وفي مجال التقنيات الكمية، تتميز الشركة الفرنسية كوانديلا بفضل تقنيتها الفوتونية التي تعتمد على الضوء وتستهلك طاقة أقل. وهي بذلك تكرس شراكة استراتيجية مع المنطقة من خلال فارا/قطر. وهناك مثال عملي آخر دخل حيز التشغيل بالفعل، يتمثل في تركيب أول حاسوب كمي في المنطقة، صممته الشركة الفرنسية الواعدة باسكال داخل منشآت أرامكو السعودية.

التعاون الفضائي والدفاع والسيادة الوظيفية

في قطاع الدفاع، تجاوزت العلاقات مرحلة عقود التصدير التقليدية لتدخل عصر التطوير المشترك. وفي مواجهة حالة عدم الاستقرار في الشرق الأوسط، أصبح الفضاء بنية تحتية حيوية وهشة في آن، معرضة للتشويش والهجمات السيبرانية. ومن ناحية أخرى، وفي ظل تنامي الشكوك إزاء قدرة الجهات الخاصة على وقف خدمة ما بصورة أحادية بين ليلة وضحاها، تعمل دول الخليج على تطوير منظوماتها السيادية الخاصة. وينطبق ذلك على مبادرة ألتايرالتي تقودها شركة وربيت ووركس في دولة الإمارات العربية المتحدة، بالشراكة مع المركز الوطني الفرنسي للدراسات الفضائية CNES وشركة لوفت أوربيتال.

وأخيراً، ولضمان المرونة الفضائية، تراهن شركة تاليس ألينيا سبيس على الحماية الذاتية للأقمار الاصطناعية وتنويع المدارات. وبما أن السيادة الفضائية تتطلب استثمارات ضخمة، فإن فرنسا مطالبة بالتحالف مع رؤوس الأموال الخليجية لتمويل طموحاتها، ضمن منظومة من الاعتماد المتبادل.

التحول الصناعي وتنمية رأس المال البشري

يشهد القطاع الصناعي بدوره تحولاً نحو السيادة الوظيفية. فدول الخليج باتت تشترط نقل المعرفة وتحقيق الاستقلالية في الوظائف الحيوية. ولكي تبقى فرنسا قادرة على المنافسة في مواجهة الصين والولايات المتحدة والهند، فإنها مطالبة بالكف عن بيع التميز التقني الخالص أو المنتجات المعزولة وحدها. وعليها أن تتعلم كيفية حزم عروضها بما يشمل الدعم والتدريب وإدماج القيمة المحلية. وتدعم مؤسسات مثل استثمر في قطر أو مدن في السعودية هذا النهج القائم على الإبداع المشترك، عبر منح ضخمة مخصصة للبحث والتطوير واستقطاب المواهب.

وأخيراً، تستند هذه التحولات إلى رأس المال البشري. فقد انتقلت جامعات مجلس التعاون الخليجي إلى نموذج ثلاثي الأبعاد يقوم على البحث والقدرات والابتكار، مع التركيز على الشهادات المصغرة، وفق ما يؤكده البروفيسور عمر من جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية. وتجسد جامعة السوربون أبوظبي هذا التجذر المحلي منذ عشرين عاماً. وقد أصبحت مؤسسة متعددة التخصصات، تضم العلوم والذكاء الاصطناعي من خلال مركز IACS والفيزياء الكمية، وتستقطب ٥٠ في المئة من الإماراتيين و٥٠ في المئة من الطلبة الدوليين.

ولدعم استقلالية هذه الدول، قطعت بعض الشركات الفرنسية خطوات إضافية. فقد اعتمدت «إيرباص» استراتيجية تقوم على «تدريب المدربين واعتماد المعتمدين»، بما أتاح تصنيع هياكل جوية حيوية محلياً في الإمارات وصيانة المعدات العسكرية في السعودية بالشراكة مع IDC كما أدخلت شركة «أباف» في السعودية نظام التأمين ضد العيوب الخفية، ما أتاح توظيف مئة مهندس محلي، يشكل السعوديون ٩٥ في المئة منهم.

وتمتد المنافسة على التقنيات المتقدمة في الجامعات أيضاً، إذ تدرس جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية إنشاء مسبك كمي فيما تطلق جامعة السوربون أبوظبي أول برنامج بكالوريوس في الفيزياء والعلوم الكمية على مستوى المنطقة

في اليوم الثاني من هذا اللقاء ، سلطت نقاشات الجلسة العامة والطاولات المستديرة الضوء على تحول عميق في طبيعة التبادلات بين فرنسا ودول مجلس التعاون الخليجي . فقد ولّى الزمن الذي كانت فيه أوروبا تكتفي بتصدير منتجاتها النهائية ومفاهيمها إلى سوق استيرادية . أما الفكرة المركزية التي هيمنت على مجمل الجلسات فتمثلت في شراكة متوازنة قائمة على الإبداع المشترك، تفرض على الفاعلين الفرنسيين »الانخراط والتكيف« مع منطقة تحولت إلى مركز عالمي للابتكار والسيادة والقوة الناعمة . وسواء تعلق الأمر بتوفير الغذاء للسكان، أو ببناء مدن المستقبل، أو بالرعاية الصحية، فإن المعادلة باتت واحدة: ينبغي للتميز الفرنسي أن يتلاقى مع الرؤية المحلية من أجل إنتاج قيمة مشتركة . وفي ما يلي أبرز الديناميات التي تعيد رسم معالم هذا المحور الاستراتيجي .

ومنذ افتتاح النقاشات، أُعطيت الأولوية للأثر العملي. فقد حدد ديدييه بولون، نائب المدير العام المكلف بالتصدير في »بيزنس فرانس«، مسار هذه الجلسة منذ البداية، مشدداً على تكامل عناصر القوة لدى الجانبين قائلاً إن الشراكة بين فرنسا ودول مجلس التعاون الخليجي تقوم على العمل معاً وتحقيق نتائج ملموسة. فالخليج يقدم الطموح والسرعة والحجم، فيما تقدم فرنسا الصناعة والابتكار والانتشار العالمي. [...] وباختصار، يتمثل التحدي اليوم في تحويل الأفكار إلى مشاريع، والمشاريع إلى نتائج.

ويستند هذا الطموح العملي إلى التزام راسخ من أجهزة الدولة الفرنسية، التي جاءت لتوفير الأدوات اللازمة للشركات من أجل توسيع نشاطها. ووجه بول تيبول، ممثلاً للخزانة الفرنسية بوزارة الاقتصاد والمالية، رسالة واضحة إلى الفاعلين الاقتصاديين، مجدداً التأكيد على الدعم الكامل للمؤسسات الفرنسية وقال إذا كان عليّ أن أوجه رسالة واحدة اليوم إلى الشركات الفرنسية، فهي: عززوا شراكاتكم مع الخليج. يمكنكم الاعتماد على تمويلنا، وعلى دعمنا الدبلوماسي، وسنرافقكم في هذه المسيرة.

وتجاوزت الجلسة العامة مسألة التدفقات التجارية البحتة لتسلط الضوء على تقارب في الرؤى إزاء نظام عالمي يشهد تحولات عميقة. وفي ظل التوترات الدولية، بات البحث عن الاستقرار ضرورة مشتركة. وفي هذا السياق، ذكّر داميان لوراس، مدير الدبلوماسية الاقتصادية في وزارة أوروبا والشؤون الخارجية، بالبعد الاستراتيجي العميق لهذا المحور الثنائي قائلاً: نعتقد أن السيادة الحقيقية تكمن في القدرة على بناء أشكال تعاون متوازنة مع شركاء موثوقين. وهذا ما تمثله دول الخليج بالنسبة إلى فرنسا، وما تمثله فرنسا بالنسبة إليكم.

وأخيراً، تجد هذه الدينامية أفضل تجلياتها على أرض الواقع، حيث تتحرك الشركات يومياً. واستناداً إلى تجربة شبكة تضم ٤٥٠٠ رئيس شركة في الخارج، أكد ألكسندر راتل، نائب رئيس ومستشار التجارة الخارجية ورئيس لجنة الشرق الأدنى والشرق الأوسط لدى مستشاري التجارة الخارجية لفرنسا، متانة الأسواق المحلية وقدرتها الاستثنائية على مواجهة الأزمات العابرة، قائلاً: ان الأهم هو أننا لا نتحدث عن مجرد سوق استهلاكية عندما نتحدث عن التعاون. نحن نتحدث عن شركاء في الاستثمار المشترك، والتصنيع المشترك، والابتكار المشترك. [...] تلك هي الرؤية الاستراتيجية لشركائنا في الخليج مضيفاً بان القدرة على اتخاذ قرارات طويلة الأمد وسط اضطرابات المدى القصير.

الزراعة: من التبعية إلى مراكز المرونة

في مواجهة الأزمات الجيوسياسية والمناخية التي أعادت الأمن الغذائي إلى صدارة الأولويات، لم يعد الخليج يسعى إلى تحقيق اكتفاء ذاتي كامل، وهو هدف يبدو واهماً في هذه الجغرافيا، بل إلى ترسيخ الاستدامة والمرونة. وتتمثل الفكرة الأساسية في تحويل المنطقة إلى مركز عالمي للخدمات اللوجستية والصناعات الغذائية، وهو ما يجسده مشروع مركز أبوظبي الغذائي. ودعا المتدخلون الشركات الفرنسية إلى نقل جزء من إنتاجها مباشرة إلى الخليج.

ولتحقيق النجاح، لا بد أن يكون التكيف ثقافياً بقدر ما هو تقني، بدءاً من ابتكار حلوى »الماكارون« بنكهات القهوة العربية، وصولاً إلى اعتماد تقنية التجفيف بالتجميد لنقل الأجبان بحراً وتقليص البصمة الكربونية.

المدن الذكية: التكامل وفق مبدأ الذكاء منذ التصميم

أمام تحدي التوسع العمراني المتسارع في مناخات قاسية، لم تعد التكنولوجيا المنعزلة كافية. ودافع الخبراء عن نموذج متكامل ومرن تندمج فيه إدارة الطاقة والنقل والعمران ضمن منصات موحدة للتوائم الرقمية. وتتجسد هذه المرونة الحضرية في مشاريع كبرى، من بينها مطار الملك سلمان الدولي المستقبلي في الرياض، الذي صُمم بوصفه مدينة مطارية متكاملة ومتنوعة لا تعتمد على نشاط اقتصادي واحد.

إضاءة

الشراكة الفرنسية ـ السعودية: حقبة من الفرص غير المسبوقة

استعرضت صوفي سيدوس، رئيسة مستشاري التجارة الخارجية لفرنسا، وسلطان المسلّم، الأمين العام لاتحاد الغرف السعودية، حصيلة المحور الاقتصادي الفرنسي ـ السعودي الذي يشهد زخماً متسارعاً. فالمملكة العربية السعودية، مدفوعة بالنجاح التاريخي لرؤية ٢٠٣٠، بدأت بالفعل في رسم ملامح رؤية ٢٠٤٠.

وفي هذا السياق، تفرض فرنسا نفسها ثالث أكبر مستثمر أجنبي في المملكة، في إطار علاقة ثنائية متينة تقوم على التكامل ومبدأ المنفعة المتبادلة. واليوم، تنشط ما لا يقل عن ٥٠٠ شركة فرنسية في السوق السعودية، مستفيدة إلى حد كبير من حزمة تاريخية ضمت ألف إصلاح.

ويتميز السوق السعودي كذلك باستقرار سياسي راسخ وبميزة ديموغرافية استثنائية، إذ إن ٧٠ في المئة من سكان المملكة تقل أعمارهم عن ٣٥ عاماً. كما أن المشاريع العملاقة المرتبطة باستضافة معرض إكسبو ٢٠٣٠ وكأس العالم لكرة القدم تفتح آفاقاً واعدة أمام الخبرة الفرنسية في مجال البنى التحتية. وفي موازاة ذلك، تشهد المملكة تحولات مجتمعية عميقة، حيث يشهد ريادة الأعمال النسائية نمواً متسارعاً، وأصبحت النساء يمتلكن اليوم ٤٧ في المئة من الشركات، فيما يشكلن ٧٠ في المئة من خريجي الجامعات.

وانطلاقاً من هذه المعطيات الملموسة، دعا المسؤولان المستثمرين الفرنسيين المترددين إلى تجاوز الصور النمطية التي تعكسها بعض التغطيات الإعلامية، والانخراط في حوار مباشر مع شبكة نظرائهم الراسخين في المملكة، والذين يعبرون عن ارتياحهم الكبير لتجربتهم الاستثمارية فيها.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

الصحة: متطلبات السيادة والاستثمار المشترك

حقق سوق الرعاية الصحية في دول مجلس التعاون الخليجي، الذي تقدر قيمته بنحو ١٠٩ مليارات دولار سنوياً، قفزة تكنولوجية لافتة. وعلى غرار استراتيجية لايف آيرا، التابعة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي، باتت المنطقة تشترط أن يكون لدى شركائها الدوليين مصلحة مباشرة في المشروع. ولم يعد الأمر يتعلق ببيع الأدوية فحسب، بل بالتطوير المشترك للعلاجات الخلوية، وتقنيات الجينوم، وإنشاء مصانع محلية. أما التحدي الأكبر اليوم فيبقى بشرياً: تدريب الكفاءات المحلية بالوتيرة نفسها التي تُشيّد بها البنى التحتية الصحية.

الرفاهية: انتصار الأصالة والتواضع

في قطاع الرفاهية، تغيرت المعادلة جذرياً؛ فالمستهلك الخليجي بات عالي التعليم، شديد التدقيق في تتبع مصادر المواد، وغير مكترث بالحملات التسويقية التقليدية التي كانت تؤتي ثمارها في الماضي. ووجهت الطاولة المستديرة رسالة واضحة إلى الدور الفرنسية: التحلي بالتواضع الثقافي. فالنجاح لم يعد في فرض العلامة التجارية، بل في تحقيق توازن دقيق بين هوية الدار ونسقها الخاص وبين بناء صلة عميقة مع المجتمع المحلي، ولا سيما من خلال السياسات والفعاليات الميدانية.

الثقافة والفنون: القوة الناعمة محركاً اقتصادياً

كرست النقاشات الثقافة بوصفها قلباً حقيقياً وجسراً بين الشعوب، وفي الوقت نفسه نشاطاً اقتصادياً بالغ الربحية. واستلهاماً من النموذج الفرنسي، حيث تمثل الثقافة نحو ٥ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، تعمل دول الخليج اليوم على بناء سردية قوية لتحويل تراثها إلى منتج اقتصادي وأداة تأثير. وتستند السيطرة على أدوات القوة الناعمة إلى الاستفادة من خبرات تنظيم الفعاليات الكبرى، مثل الخبرة الفرنسية في كأس العالم، وإلى صناعة روايات معاصرة قادرة على تعزيز حضور المنطقة وإشعاعها على الساحة الدولية.

إضاءة

سلط معالي السيد خالد إبراهيم حميدان، محافظ مصرف البحرين المركزي، الضوء على متانة الروابط التاريخية والقيم المشتركة التي تجمع فرنسا ودول الخليج، ولا سيما الطموح المشترك والسعي الدائم إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وأشار إلى أنه، رغم الأزمات المفاجئة التي قد تحرم بعض الدول من وارداتها أو من بنيتها التحتية الجوية، فإن تقاسم الموارد على المستوى الإقليمي يجعل الخليج أكثر تكاملاً وتضامناً.

وفي مواجهة التحديات الاقتصادية، وضع مصرف البحرين المركزي خطة دعم متوازنة تهدف إلى تعظيم الأثر الاقتصادي مع احتواء التضخم، من خلال آلية للتأجيل الطوعي لآجال الاستحقاق لمدة ثلاثة أشهر، مدعومة بضخ سيولة إضافية للمصارف.

واستناداً إلى المرونة التي أظهرتها البحرين منذ أزمة كوفيد-١٩، استشهد المحافظ بالشراكة التكنولوجية العالمية لشركة المنيوم البحرين (ألبا) بوصفها نموذجاً ناجحاً للتعاون الصناعي القائم على تكامل القدرات الفرنسية ـ البحرينية، مذكراً في الوقت ذاته بالدور المحوري لغرف التجارة في تحديد المشاريع الواعدة.

وأخيراً، قال بان قطاع الخدمات المالية، الذي يشكل القطاع الاقتصادي الأول في البحرين وأحد أبرز محركات خلق الوظائف وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، باعتباره أرضية استثنائية لفرص المستقبل.

كما دعا الشركات التكنولوجية الفرنسية، المصنفة بين الأكثر ابتكاراً في العالم، إلى الإسهام في التحول الرقمي للمملكة، الذي يركز على أنظمة المدفوعات السلسة المخصصة لمجتمع يضم نسبة مرتفعة من المقيمين الأجانب، وعلى الرقابة التنظيمية الرقمية الآنية لرصد المخاطر، فضلاً عن مواكبة التحولات العالمية التي تشهدها العملات والنظم النقدية.

تحالفات استراتيجية ثقافية واقتصادية تجمع فرنسا بدول الخليج

استعرض معالي السيد محمد عبدالرحمن الحاوي، وكيل وزارة الاستثمار في دولة الإمارات العربية المتحدة، التقدم الملموس في تنفيذ مذكرة التفاهم الاستثمارية الإماراتية ـ الفرنسية، التي تتراوح قيمتها بين ٣٠ و٥٠ مليار دولار، والموجهة بالدرجة الأولى إلى قطاعات الذكاء الاصطناعي والطاقة والبنى التحتية.

وفي مواجهة التوترات الجيوسياسية التي تشهدها المنطقة، ذكّر بالقدرة التاريخية لدولة الإمارات على الصمود، مشيراً إلى تنفيذ ١٤٠ مشروعاً لتعزيز المرونة التشغيلية بهدف تأمين بيئة الأعمال وحمايتها. كما أوضح أن الوزارة تعمل على تسهيل النفاذ إلى ٤٥ منطقة حرة لضمان استدامة ونمو الشركات الفرنسية.

وأضاف أن فلسفة الوزارة تقوم على الجمع بين الاستثمارات الواردة والصادرة لتحفيز التنوع الاقتصادي، من دون إقصاء القطاع الخاص.

الغرفة التجارية العربية الفرنسية - 250 bis, Boulevard Saint Germain - 75007 Paris
Tél. 01 45 53 20 12 - e-mail : info@ccfranco-arabe.org - site web : www.ccfranco-arabe.org

مصرف اليوباف يعرض قراءته لتأثير التوترات الإقليمية في خريطة المبادلات التجارية في الشرق الأوسط

حوار مع السيد يوسف بن هندا

لم تعد الحروب والتوترات الإقليمية تقتصر على أبعادها السياسية والأمنية فحسب، بل باتت تترك اليوم آثاراً مباشرة في المبادلات التجارية، ومسارات التجارة، وتمويلها.

وبصفته أحد أبرز الفاعلين في مجال تمويل التجارة بين الشرق الأوسط وأوروبا وأفريقيا وآسيا، يراقب مصرف اليوباف عن كثب الكيفية التي تعيد بها التوترات الإقليمية رسم خريطة المبادلات التجارية، وتحوّل مسارات التدفقات، وتغير احتياجات الفاعلين الاقتصاديين إلى التمويل.

وفي هذا الحوار، يقدم لنا السيد يوسف بن هندا، المسؤول الإقليمي الأول للعالم العربي وتركيا ــ المكاتب التمثيلية والصيرفة الإسلامية، تحليله لهذه القضايا، ونستعرض هنا أبرز محاوره.

في البداية، هل يمكن أن تقدموا لنا لمحة عن مصرف الوباف ؟

اليوباف هو مصرف متخصص في تمويل التجارة الدولية، وقد أُسس في الأصل ليكون جسراً بين فرنسا والعالم العربي، ولا يزال يحتفظ اليوم بهذه الهوية التاريخية، مع توسيع نطاق نشاطه ليصل بين أوروبا والعالم العربي وأفريقيا وجزء من آسيا. وهو يواكب، على وجه الخصوص، التدفقات التجارية بين العالم العربي ودول يوجد فيها للمصرف حضور، مثل اليابان وكوريا الجنوبية وسنغافورة.

ويعكس هيكل رأسماله هذه الهوية المزدوجة، إذ يمتلك بنك كريدي أغريكول ٤٧,٠١ في المئة من رأسماله، فيما تعود نسبة ٥٢,٩٩ في المئة إلى مؤسسات من دول عربية.

وعلاوة على ذلك، طور المصرف خبرة متينة في الأسواق الناشئة، التي غالباً ما تواجه أوضاعاً اقتصادية أو سياسية أو تنظيمية معقدة. فإلى جانب حضوره التاريخي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يواكب المصرف اليوم أنشطة نحو ثلاثين دولة أفريقية، فضلاً عن عدد من الاقتصادات الآسيوية، مثل سريلانكا وباكستان وبنغلادش.

وهكذا، يظل مصرف اليوباف وفياً لرسالته الأصلية تجاه العالم العربي، مع تحوله في الوقت نفسه إلى فاعل أوسع نطاقاً في التجارة الدولية.

ما المكانة التي تحتلها فرنسا اليوم في هذا النشاط؟

لا يزال العالم العربي يمثل النشاط الأساسي لمصرف اليوباف فبعد أكثر من خمسة وخمسين عاماً من العمل، ما زالت هذه المنطقة تمثل نحو ٥٠ في المئة من نشاط فرع المصرف في باريس، وتبقى الفضاء الذي تشكلت حوله هويته.

أما مكانة فرنسا، فقد واكبت التحولات التي شهدها القطاع الصناعي الفرنسي. فالصادرات الفرنسية تتركز اليوم بصورة أكبر في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الصناعات الدوائية، والتنقل وصناعة السيارات، وهندسة المشاريع الكبرى، والمعدات المتخصصة، وبعض التقنيات المتقدمة. وفي المقابل، حلت دول مصدرة أخرى، ولا سيما في آسيا، محل الصناعات ذات القيمة المضافة الأقل.

واليوم، تمثل الأنشطة المرتبطة مباشرة بفرنسا ما بين ٨ و١٢ في المئة من نشاط المصرف ، في حين تمثل أوروبا نحو ٢٥ في المئة. أما النسبة المتبقية فتتوزع على المبادلات مع العالم العربي وأفريقيا وآسيا ومناطق أخرى.

وعليه، يظل المصرف مرتبطاً بجذوره الفرنسية ـ العربية، لكن نشاطه بات يندرج اليوم ضمن جغرافيا أوسع بكثير.

من هم عملاؤكم وما القطاعات التي تغطونها؟

اليوباف هو، قبل كل شيء، مصرف للمصارف. ويتمثل عملاؤه الرئيسيون، سواء في العالم العربي أو في أفريقيا، في المؤسسات المالية التي يتعاون معها لتأمين العمليات التجارية، ولا سيما تلك المرتبطة بالاحتياجات الطاقوية، وتغطية مخاطر عدم السداد في الأسواق الناشئة.

كما يواكب المصرف المصدرين الفرنسيين والأوروبيين والأمريكيين والآسيويين عند تصدير منتجاتهم إلى هذه الأسواق. ويشمل نشاطه عدداً من القطاعات الحيوية، وفي مقدمتها الطاقة والمواد الأولية الزراعية والغذائية،

مثل القمح والسكر والأرز والحبوب.

يعرف مصرف اليوباف بانتقائيته الكبيرة في اختيار عملائه. هل دفعت الأزمة إلى تغيير هذا النهج؟

لا يزال المصرف يتبع سياسة انتقائية في اختيار عملائه، غير أن هذه الانتقائية تفرضها طبيعة نشاطه ذاتها. فالمصرف يعمل في مناطق معقدة ومعرضة لمخاطر اقتصادية وسياسية وأمنية وتنظيمية.

وفي مواجهة الأزمة، لا تقوم استراتيجيته على الانسحاب، بل على تحسين تحليل المخاطر وتأطيرها والتحكم فيها، بما يتيح مواصلة دعم التدفقات التجارية الأساسية. ومن ثم، تفرض الأزمة مزيداً من اليقظة، من دون أن تمس بجوهر رسالة المصرف.

وفي فترات التوتر هذه يكتسب دور المصرف أهمية أكبر بالنسبة إلى بلداننا وعملائنا، ويتمثل ذلك في تأمين المدفوعات، ودعم المصدرين، وتمكين الدول المعنية من مواصلة استيراد السلع التي تحتاج إليها.

كيف يتعامل مصرف اليوباف مع الأزمة الراهنة؟

مرّ اليوباف بالعديد من فترات الاضطراب التي شهدها العالم العربي على امتداد النصف الثاني من القرن الماضي. وفي كل مرة، نجح في التكيف بما يضمن مواصلة خدمة عملائه والدول التي يتعامل معها.

واليوم، يواجه المصرف نوعين رئيسيين من التحديات. الأول اقتصادي وسياسي وأمني، إذ تعاني بعض الأسواق من هشاشة في أوضاعها المالية، أو من توترات داخلية، أو من مخاطر جيوسياسية كبيرة.

أما النوع الثاني فهو تنظيمي، في ظل متطلبات فرنسية وأوروبية وأمريكية، وأحياناً آسيوية، تزداد صرامة يوماً بعد يوم.

وفي مواجهة هذه القيود، تختار بعض المصارف خفض انكشافها على بعض الأسواق أو الانسحاب منها بالكامل. أما اليوباف فقد فضل نهج التكيف، أي مواصلة مرافقة عملائه مع تعزيز منظومات الرقابة والامتثال للمتطلبات التنظيمية الجديدة.

ويكيّف المصرف مقاربته وفق خصوصية كل بلد، إذ تتمثل مهمته تحديداً في فهم هذه الفوارق، وتأطير المخاطر، والاستمرار في تلبية الاحتياجات الأساسية للاقتصادات التي يواكبها.

بعض الدول، مثل العراق وليبيا وسوريا، تمر بمرحلة انتقالية صعبة أو تخرج منها. ما موقف مصرف اليوباف هذه الدول؟

يواصل اليوباف العمل في مختلف دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، باستثناء البلدان التي لا تزال خاضعة للعقوبات. وفي ما يتعلق بسوريا، فإننا نتابع عن كثب التطورات الأخيرة في البلاد من خلال رصد مستمر للجوانب التنظيمية والقانونية.

أما بالنسبة إلى العراق، فقد باتت آفاقه اليوم أكثر وضوحاً، وأصبحت استراتيجياته أكثر تنظيماً، وهو ما يجعل المصرف واثقاً من مستقبله.

وفي ما يخص ليبيا، فهي تمثل على الأرجح أكبر الإمكانات الواعدة. فعلى الرغم من العقد الصعب الذي مرت به، تسعى البلاد إلى إعادة إطلاق إنتاجها النفطي. ومن شأن ارتفاع الكميات المنتجة، مقترناً بتأثير الأسعار، أن يعزز إيرادات الدولة.

وفي هذه البلدان، يلتزم المصرف نهجاً يجمع بين الحذر والنشاط. فهو لا يكتفي بموقف المراقب، بل يواصل مواكبة التدفقات التجارية كلما سمحت الظروف بذلك، آخذاً في الاعتبار المخاطر والأطر التنظيمية والاحتياجات الاقتصادية الفعلية.

تشير توقعات منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي إلى تراجع التجارة الدولية. هل تلمسون ذلك أيضاً على مستواكم؟

يرصد اليوباف بالفعل تباطؤاً في التجارة الدولية، يرتبط بعاملين رئيسيين: الصعوبات اللوجستية وحالة الترقب التي تسود أوساط الفاعلين الاقتصاديين.

فالتأخر في عمليات التسليم، والتوترات التي يشهدها قطاع النقل، والتغييرات في الجداول الزمنية، كلها عوامل تربك التدفقات التجارية، في حين تفضل شركات كثيرة التريث قبل اتخاذ قراراتها.

غير أن هذا التراجع لا يمكن أن يشمل جميع المبادلات التجارية بالدرجة نفسها. فالاحتياجات الأساسية، من مواد غذائية وطاقة ومواد أولية ومنتجات ضرورية، يجب أن تستمر في الوصول إلى الأسواق، بغض النظر عن العقبات أو مستويات الأسعار.

وفي الوقت ذاته، تعمل عدة مؤسسات مالية على خفض انكشافها على المخاطر. أما اليوباف فعلى العكس من ذلك، يواصل مواكبة عملائه ويتلقى طلبات أكثر مما كان عليه في السابق.

ومن هنا، تبدو الصورة متناقضة: فبينما تشهد أحجام التجارة الدولية تباطؤاً، تتزايد الحاجة إلى التأمين والحماية.

فالمصدرون والمصارف المحلية والفاعلون الاقتصاديون يبحثون بصورة متزايدة عن وسطاء قادرين على ضمان المدفوعات، وتأطير المخاطر، والحفاظ على التدفقات التجارية الأساسية.

وفي هذا السياق، يزداد الدور المحوري الذي يضطلع به مصرف اليوباف .

هل تؤدي الأزمة في الشرق الأوسط إلى إعادة تشكيل المبادلات التجارية مع المنطقة؟ وهل تلاحظون بالفعل تحولاً في التدفقات نحو أقطاب اقتصادية أخرى؟

لم تؤد الأزمة في الشرق الأوسط، حتى الآن، إلى إعادة هيكلة جوهرية للتجارة مع المنطقة، لكنها تغير بوضوح سلم الأولويات. فالدول باتت تعطي الأولوية لتلبية احتياجاتها الآنية : الغذاء والطاقة والكهرباء والمواد الأولية والسلع الأساسية في حين يجري في كثير من الأحيان إرجاء مشاريع البنى التحتية الكبرى والاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل.

وفي هذا السياق، تحافظ المنتجات والخدمات الفرنسية ذات القيمة المضافة العالية على مكانة مهمة، نظراً إلى صعوبة إيجاد بدائل سريعة لها. وفي المقابل، قد تضطر بعض الدول التي تواجه ضغوطاً على موازناتها وتراجعاً في احتياطاتها من العملات الأجنبية إلى إعادة ترتيب أولويات وارداتها، من خلال تأجيل بعض المشتريات الأقل إلحاحاً.

ومن المحتمل أن تفسح الأزمة المجال أمام بعض الموردين الأقل كلفة، ولا سيما من آسيا، غير أنه ما زال من المبكر تحديد ما إذا كان هذا التوجه سيبقى محدوداً أم سيتحول إلى ظاهرة مستدامة. وحتى هذه المرحلة، لا يلاحظ المصرف تحولاً عميقاً في التدفقات التجارية مع الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

وعلى المدى الطويل، قد تمثل الأزمة فرصة للشركات الفرنسية. فعدد من دول المنطقة يسعى إلى تعزيز استقلاله الاقتصادي والصناعي، ولا سيما في دول الخليج والمغرب والجزائر والعراق. وقد يخلق ذلك احتياجات جديدة في مجالات الشراكات، ونقل التكنولوجيا، والمعدات، والخبرات الفرنسية، في قطاعات متنوعة تشمل الزراعة والصناعات الغذائية والصناعات الخفيفة والتغليف وتقنيات الإنتاج.

ومن ثم، يمكن أن تتحول الأزمة إلى عامل تسريع. فعلى المدى القصير، تبقى الأولوية لإدارة الوضع الطارئ: توفير الغذاء للسكان، والحفاظ على إنتاج الكهرباء، وتأمين الواردات الأساسية. لكن بعد تجاوز هذه المرحلة، من المرجح أن تستأنف دول كثيرة مشاريعها الرامية إلى تحويل اقتصاداتها.

وتشمل القطاعات المعنية مجالات عديدة، من بينها الزراعة، والصناعات الغذائية التحويلية، والصناعات الخفيفة، والمعدات، والتغليف، وتقنيات الإنتاج. وفي هذه المجالات، يمكن للشركات الفرنسية أن تؤدي دوراً مهماً.

تمنح وكالة فيتش لمصرف اليوباف تصنيفاً ائتمانياً عند مستوى A– عندما تأخذ في الاعتبار دعم المساهم المرجعي، وتصنيفاً عند مستوى bb– استناداً إلى الجدارة الائتمانية الذاتية للمصرف. فهل يعني هذا الفارق أن تمويل التجارة الدولية أصبح اليوم نشاطاً ينطوي على مخاطر مرتفعة بشكل خاص؟

يتمتع مصرف اليوباف بتصنيف ائتماني متين، يشكل في حد ذاته علامة على الجودة والصلابة. وهذا التصنيف لا يعكس نشاط المصرف فحسب، بل يعكس أيضاً قوة هيكل مساهميه. فالمصرف يستفيد من دعم بنك كريدي أغريكول ومساهمين من العالم العربي، الأمر الذي يعزز موقعه ويمنحه معرفة دقيقة بالأسواق التي ينشط فيها.

وقد يبدو نشاط المصرف محفوفاً بالمخاطر، نظراً إلى أنه يعمل في منطقة واسعة ومعقدة تمتد عبر العالم العربي من موريتانيا إلى العراق، وتضم دولاً تعاني أحياناً من توترات اقتصادية أو سياسية أو أمنية. ومع ذلك، تظهر إحصاءات تمويل التجارة أن معدلات التعثر تبقى منخفضة تاريخياً، بل تكاد تكون معدومة في حالة مصرف اليوباف وعلى مدى فترة طويلة.

ومن ثم، فإن المخاطر موجودة بالفعل، لكنها تبقى مؤطرة بفضل خبرة المصرف، ومعرفته بالدول التي يعمل فيها، وقربه من الأسواق، والهيكلة الدقيقة لعملياته.

غير أن هذه المهنة باتت تُنظر إليها اليوم على أنها أكثر خطورة من قبل المصدرين والشركات. ولذلك، يتلقى المصرف طلبات متزايدة، إذ يسعى عدد متنامٍ من الفاعلين إلى تأمين مدفوعاتهم وعملياتهم في بيئة تتسم بالتضخم، وعدم اليقين السياسي، والتوترات في أسواق العملات، والصعوبات اللوجستية، وهشاشة التصنيفات الائتمانية السيادية للدول الناشئة.

وفي هذا السياق، يكتسب دور مصرف متخصص مثل مصرفنا كامل معناه، إذ يتيح تأمين التدفقات التجارية في أسواق لا تزال تتمتع باحتياجات وإمكانات كبيرة، رغم تنامي إدراك المخاطر فيها بصورة مستمرة.

على المدى القصير، هل أنتم متفائلون أم متشائمون؟

على المدى القصير، تقتضي القراءة قدراً كبيراً من الحذر، لأن مسار الأزمة لا يزال يكتنفه الغموض. فالاستثمارات المتوسطة والطويلة الأجل وُضعت إلى حد كبير في حالة ترقب، فيما تركز الحكومات والشركات والمصارف جهودها على تلبية الاحتياجات الفورية، وفي مقدمتها الغذاء والطاقة والمواد الأولية والسلع الأساسية.

ومن ثم، تُعبَّأ القدرات المصرفية، ولا سيما الغربية منها، بصورة أكبر للاستجابة لهذه الأولويات الملحة. غير أن تعليق المشاريع الكبرى قد يفتح أيضاً مرحلة من التفكير في الأولويات الاقتصادية والبنى التحتية ونماذج التنمية في الدول المعنية.

تعليق المشاريع الكبرى قد يفتح مرحلة من التفكير في الأولويات الاقتصادية والبنى التحتية ونماذج التنمية في الدول المعنية وعليه، قد تتحول الأزمة إلى عامل محفز للتغيير والى تسريع الاستراتجيات.

وعليه، قد تتحول الأزمة إلى عامل محفز للتغيير. ففي عالم عربي شديد التباين، ستتفاعل كل دولة وفقاً لقيودها ومواردها الخاصة، إلا أن كثيراً منها سيسعى على الأرجح إلى تعزيز استقلاله المستقبلي في مجالات الزراعة، والصناعات الغذائية، والصناعة المحلية، والطاقة، والأمن الغذائي، والبنى التحتية.

أما دول الخليج، التي قطعت أشواطاً متقدمة في عدد من هذه الملفات، فمن المرجح أن تسرّع تنفيذ بعض استراتيجياتها. في حين قد تركز دول أخرى بصورة أكبر على ترشيد استخدام العملات الأجنبية، وتعزيز استقلالها الصناعي، أو تحديث بنيتها التحتية.

ENTRE
L'EAU DES RIVIÈRES
& L'EAU DANS
NOS VERRES
IL Y A
suez
CHAQUE JOUR, SUEZ ALIMENTE
EN EAU POTABLE PRÈS DE 70 MILLIONS
DE PERSONNES DANS LE MONDE.
NOS SOLUTIONS AU SERVICE DES COLLECTIVITÉS
ET ENTREPRISES SUR SUEZ.COM/ILYASUEZ
SUEZ INTERNATIONAL. RCS Nanterre B 569 800 873